

## أثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية

م.م. علياء معطي حميد

أ. د سعدون شلال ظاهر

الباحثة  
مريم سالم هادي الجبوري

### المبحث الأول : الإطار النظري

1. مشكلة البحث
2. فرضية البحث
3. أهداف البحث
4. أهمية البحث
5. هيكلية البحث
6. حدود منطقة الدراسة
7. المفاهيم والمصطلحات



المقدمة :

تعد المياه اليوم إحدى محددات برامج التنمية في أي بلد، فهي العامل الأساسي في عملية التطور الاقتصادي والصحي للمجتمعات المتحضرة.

وأصبحت المياه تثير الجدل بين الدول لما تواجهه من تحديات كبيرة نتيجة لعوامل طبيعية وبشرية دون مراعاة تحقيق التوازن في حصص الدول المتشاطئة على الأنهر. مما انعكس عنها جدل سياسي واقتصادي بين تلك الدول يصل في بعض الأحيان إلى حد الصراع.

ونظراً لكون العراق دولة مصب لنهري دجلة والفرات نجده أكثر المتضررين من السياسات والبرامج التي تنفذها دول الجوار المتشاطئة معه دون مراعاة للحقوق التاريخية والطبيعية للعراق. فقد أثرت تلك السياسات على كمية المياه الواردة للعراق. الأمر الذي انعكس عنه مشاكل اقتصادية واجتماعية في العديد من مناطق العراق لاسيما الوسطى والجنوبية منه.

حيث هجر العديد من القرويين قراهم بسبب الجفاف وعدم كفاية المياه لإدامة مزارعهم. لقد تعاضت أهمية المياه اليوم لكونها تمثل إحدى المقومات الأساسية للتنمية بمختلف مفاهيمها المعاصرة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. ونظراً لما يتعرض له مورد المياه من استنزاف وتلوث، بسبب الاستخدام غير الرشيد والسياسات التي تعتمد عليها بعض الدول لاسيما دول منابع الأنهار، قد اثار على كمية ونوعية المياه للدول المتشاطئة على الأنهر. لذلك اهتمت منظمات الأمم المتحدة في عقد الكثير من المؤتمرات والمنتديات حول دراسة السبل للمحافظة على شريان الحياة الرئيس لاسيما في الدول التي تعاني من شحة المياه بسبب مناخها الجاف كالعراق. لاسيما منطقة المشرق العربي منها. وكان آخر المنتديات التي نظمت، هو المنتدى الدولي للمياه خلال شهر آذار 2009 في اسطنبول.

وللحفاظ على حقوق الدول المشتركة للنهر الدولي، فقد أقرت الأمم المتحدة قانون دولي للمياه في العام 1994 لاستخدامات المجاري المائية للأغراض غير الملاحية. الذي تضمن عدد من المواد التي تؤكد الحقوق المشتركة للدول المتشاطئة كافة وعدم الأضرار بالغير.

ويعد العراق كونه دولة مصب، احد الدول المتضررة من سياسات دول المنبع (تركيا وإيران) نتيجة المشروعات والبرامج التي تنفذها كلا الدولتين دون مراعاة لحقوق العراق بمياه الأنهر المشتركة معها، لاسيما نهري دجلة والفرات حيث نفذت تركيا مشروعاً كبيراً منذ بداية السبعينات والمعروف بمشروع الكاب GAP الذي تضمن إقامة وإنشاء نحو (٢٢) سداً على نهري دجلة والفرات. ويشير الخبير المائي الأمريكي توماس ناف ان انجاز مشروع الكاب في تركيا سيؤدي إلى خفض تصريف نهر الفرات في سوريا بنسبة (٤٠%) وفي العراق بنسبة (٧٠%). وهذا ما حصل فعلاً عندما قامت تركيا بملء بحيرة سد أتاتورك للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤، التي تعد من الخزانات المائية الكبيرة، فقد انخفض منسوب نهر الفرات عند الحدود السورية في منطقة القائم، من معدله الطبيعي البالغ نحو (٢٨,٥) مليار م<sup>٣</sup> إلى نحو (٤,١٢) مليار م<sup>٣</sup>. أي بنسبة انخفاض (٥٦,٥%). وكانت أكبر نسبة انخفاض في السنة الأولى لملئ الخزان المذكور في العام ١٩٩٠ التي بلغت بنحو (٦٨,٨%). كما أن إيران هي الأخرى قد أقامت مشاريع على منابع نهر ديالى والطيب والزاب الأسفل.

ولأهمية ما قد يتعرض له العراق من تحديات تواجه حقه في الحصول على المياه المطلوبة لتنمية مجتمعة جراء سياسات دول المنبع، تأتي الدراسة لتوضح ماهي هذه

التحديات. وهل فعلاً أن الموقف يؤشر خطورة واضحة أم أن الموضوع قد يكون جزء من الأوراق السياسية الضاغطة التي يراد منها تحقيق مصالح طرف على الطرف الآخر كنوع من المساومة.

كما يقال سابقاً بمبدأ مفاوضة المياه بالنفط. وهل يتمكن العراق من اتخاذ سبل لمواجهة الشحة التي أصبحت مؤثرة في السنوات الأخيرة نتيجة الجفاف الذي يصيب المنطقة طيلة الأعوام الخمسة الماضية. وما هي تداعيات ذلك على نواحي التنمية الاقتصادية، لاسيما تأثير ذلك على القطاع الزراعي العراقي الذي يعتبر النشاط الرئيس لذلك المجتمع العراقي.

## ١ - مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في دراسة اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية. وان بحثنا يتركز على أن هناك نقطة مهمة هي استغلال تركيا لمياه نهري دجلة والفرات دون الأخذ بنظر الاعتبار حقوق العراق في هذين النهرين، وهذا يدل على تجاهل حق العراق من قبل تركيا على الرغم من وجود الاتفاقيات الدولية التي صرحت بحقوق الدول المشتركة في حوضي دجلة والفرات وهذا يدل على وجود مشكلة ولا بد من إيجاد الحلول لها لأنها تمس بالأمن المائي العراقي والذي يؤثر على الأمن الغذائي في العراق. ويمكن توضيح هذه المشكلة من خلال الأسئلة التالية :

هل يوجد اثر للسياسة التركية والمتمثل بأقامة المشاريع الضخمة على الوارد المائي إلى العراق.

هل تؤثر السياسة التركية على العلاقات العراقية - التركية.

**٢- فرضية البحث :**

يحاول البحث التحقق من صحة الفرضية التي تشير إلى تعرض موارد المياه في العراق إلى مشكلات مستقبلية، نتيجة للتوسع الكبير في استغلال نهري دجلة والفرات من قبل الجانب التركي، مما سيكون له تأثير واضح على خطط التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي. وتحاول الفرضية الإجابة على الأسئلة التي وردت في المشكلة وهي :

يوجد اثر للسياسة التركية على المياه الواردة إلى العراق ويتسبب بنقصها نتيجة استغلال تركيا لنهري دجلة والفرات الغير عقلاني.

تؤثر السياسة التركية على العلاقات بين تركيا والعراق الذي قد يؤدي إلى صدام بينهما في المستقبل.

**٣- أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى الوقوف على أهم المشكلات التي تواجهها موارد المياه في العراق جراء السياسة المائية التركية وتأثيرها على إمكانية استثمار هذه الموارد، وعلى الأمن القومي العربي.

**٤- أهمية البحث :**

تتأتي أهمية البحث من أهمية المياه كمورد اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره احد مرتكزات التنمية الزراعية والمحدد الأساس لتطور الزراعة وتضيق الفجوة الغذائية، فضلاً عن أهمية المياه كمورد للكثير من الصناعات التي يعتمد عليها في تطوير الاقتصاد الوطني، ونظراً لما تشكله السياسة المائية التركية من عوامل تحدٍ للموارد المائية العربية والتأثير على نوعيتها، بما يؤدي إلى مواجهة مشكلات في عملية استثمار هذه الموارد في العراق تحول دون إمكانية تحقيق الأمن الغذائي، لان تأثير السياسة المائية التركية فقط على كمية الوارد السنوي لنهري دجلة والفرات، وإنما على نوعية هذا الوارد الذي اخذ يتردى، نتيجة لارتفاع نسبة الأملاح المذابة فيه، بسبب عمليات الخزن الكبيرة التي تقوم بها تركيا، ضمن مشاريعها التي تنفذها والمستمرة بتنفيذها ضمن مايسمى بمشروع الكاب (GAP) لتطوير منطقة جنوب شرق الأناضول، ومحاولة استخدام ورقة المياه كورقة ضغط سياسية تستخدمها ضد العرب، لتحقيق أهداف سياسية تخدم الاستراتيجيات الصهيونية والغربية، لذلك يحاول البحث الوقوف على حقيقة المخاطر والمشكلات الناجمة عن السياسة المائية التركية، وخاصة على العراق.

**٥- هيكلية البحث :**

اعتمد البحث على منهج علمي مركب يجمع بين المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي لتحليل اثر السياسة التركية وطبيعة العلاقات العراقية واستشراف مستقبلها. وتتبعاً للمنهج المستخدم فقد اشتملت الدراسة على أربعة مباحث حيث يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للمبحث (مقدمة ومشكلة وأهمية وفرضية وهيكلية والمفاهيم والمصطلحات التي وردت في البحث)، أما المبحث الثاني فيتضمن طبيعة المنطقة التي يجري فيها نهري دجلة والفرات وأهم روافد هذين النهرين عبر الدول التي يمر خلالها كل نهر منهما فضلاً عن تحديد طبيعة

مناخ العراق الصحراوي ومدى احتياج العراق للمياه وكيفية استغلال المياه وأثار نقص المياه الواردة إلى العراق.

أما المبحث الثالث فيتناول السياسة المائية التركية وموقف العراق من هذه السياسة وطبيعة العلاقات بين البلدين والاتجاهات الحديثة في السياسة المائية.

أما المبحث الرابع فيتضمن الحلول المبدئية لحل أزمة المياه في العراق من خلال أعداد البرامج القصيرة المدى والبرامج بعيدة المدى لتنمية الموارد المائية في العراق والحلول المقترحة عربياً ودولياً لحل هذه الأزمة. وأخيراً

خاتمة البحث التي لخصت مضمونه وبينت الاستنتاجات والتوصيات لرسم الإستراتيجية المضادة والتي توصل إليها الباحث.

## 6- حدود منطقة الدراسة:

ويبلغ طولها 377 كم، وتشكل هذه الحدود ما نسبته 11% من مجموع أطوال حدود العراق، وتبدأ من جهة الغرب من نقطة التقاء نهر الخابور بنهر دجلة شمال قرية فيشخا بور (فيشخا بور ويسمىها الأكراد ببشخابور ومعناها أمام الخابور)، إلى أن يلتقي بالحدود العراقية التركية- الإيرانية عبر ممر كادر البالغ ارتفاعه 3000 م فوق سطح البحر (كما في الشكل رقم (1)). ويلاحظ على المنطقة التي يسير فيها الخط الذي يفصل بين العراق وتركيا تشابه التكوينات الجيولوجية والتضاريس والنبات الطبيعي والمناخ والتربة ونوع الاستثمار الزراعي وطبيعة الاستيطان البشري فيها (1)، وتقسم من الناحية الطبوغرافية إلى قسمين متميزين، منطقة عالية في الشرق وتمتد من أقصى الشمال حتى الشمال العمادية ويصل ارتفاع قمته إلى أكثر من (3500 م) ومنطقة منخفضة هي منطقة السهول والتلال العالية ارتفاعها بين (500-1500 م) ويفصل بين المنطقتين سهول ضيقة وواسعة وذلك تبعاً لتعدد المنطقة واتجاه السلاسل فيها.

وتفصل بين السلاسل الجبلية في القسمين وديان طولية تمر فيها انهار المنطقة وجداولها، أما انحدار المنطقة فهو من الشمال إلى الجنوب والجنوب الغربي ولهذا فإن معظم المجاري المائية فيها تأخذ هذين الاتجاهين. ويلاحظ على هذه الحدود أنها لا تمثل خطأً طبيعياً للانفصال الجغرافي بين الدولتين رغم أنها تمر منطقة مرتفعة معقدة التضاريس تتحدد الحركة في أجزاء كثيرة منها، لأنها وجدت معابر للاتصال بين الجانبين، وإيجاد علاقات اقتصادية بينهما، فضلاً عن حركة سكان هذه المنطقة. لقد سادت هذه الحدود حقبة طويلة من الثقة المتبادلة بين البلدين التي سبقت عقد التسعينات على الرغم من ارتباط تركيا القوي بأهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. قد شهدت العلاقات بين تركيا والعراق حالات واضحة من التعاون والتلاقي السياسي والاقتصادي لحل الكثير من الإشكالات العالقة بين الجانبين وفي مقدمتها المسألة الكردية، ومشكلة تقسيم المياه ولذلك يمكن القول أن هذه الحدود لاتعد حدةً طبيعياً بين الدولتين فهي متشابهة من خلال ظواهرها الطبيعية، لكن من الناحية السياسية أصبحت تشكل دافعاً للتعاطي التركي مع سياسة التدخل في شؤون العراق الداخلية من خلال التلويح للولايات المتحدة بأهمية الدور الذي يمكن لتركيا أن تؤديه في الضغط على العراق اقتصادياً وسياسياً انطلاقاً من أهمية تركيا الاقتصادية والتجارية بالنسبة للعراق.

ولقد لعبت تركيا على الوتر الحساس في علاقتها مع العراق إبان أحداث عام 2003 م عندما لوحث باستخدام الورقة التركمانية لصالح تدخلها في الشؤون الداخلية العراقية وعندما رفض مجلس الحكم في وقتها دعوة الولايات المتحدة للجيش التركي للاشتراك في عمليات حفظ السلام في العراق، عندها أثيرت آنذاك مسألة تركمان العراق وعلاقتهم بالحكومة التركية الأمر الذي استدعى وقوف العراقيين بوجه هذه الرغبة. وهذا يفسر حساسية العلاقة بين الجانبين التركي والعراقي فالأول يسعى للحصول على موطأ قدم لمصالحة، والثاني يرغب في

(1) مريم عزيز فتاح، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية - التركية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986، ص 82.

أن لاتتعدى تركيا حدودها كدولة جوار ترتبط مع العراق بمصالح إستراتيجية مع رغبة الأخيرة في الحفاظ على وحدة الشعب العراقي بكافة قومياته وأديانه وأطيافه العرقية الأخرى(2).

## 7- المفاهيم والمصطلحات :

توجد في هذا البحث عدد من المصطلحات والمفاهيم، أهمها :  
 السياسة المائية : ويقصد بها هي السياسة التي يمكن أن تتخذها حكومة الدولة للتصرف بالواردات المائية المتاحة لدولتها فضلاً عن الأساليب والإجراءات التي تلتزم بها وسياساتها مع الدول المجاورة التي قد تشاطئها الأنهار الدولية.  
 الدول المتشاطئة : وهي الدول التي تقع أراضيها أو جزء منها في حوض تغذية النهر مع الدول التي يمر بها النهر بأراضيها(3).  
 النهر الدولي : يعرف النهر الدولي في الفقه والتعامل الدولي بأنه : (مجري المياه الصالحة للملاحة بشكل طبيعي، والتي تفصل أو تجتاز أقاليم تتعلق بعدة دول).  
 ويعرف النهر الدولي قديماً بأنه (النهر الصالح للملاحة والذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر أو تتاحم أراضيها)(1). ويمكن أن نحدد مفهوم النهر الدولي بـ (تلك الانتهار المتتابعة أو المشتركة التي تجتاز إقليم دولة أو أكثر من منبعها إلى مصبها أو تفصل بين إقليم دولتين أو أكثر بغض النظر عن صلاحيتها للملاحة من عدمه)(2).

(2) سعدون شلال، ظلال جواد، الأهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ع 7، 2006،

ص 104، 105.

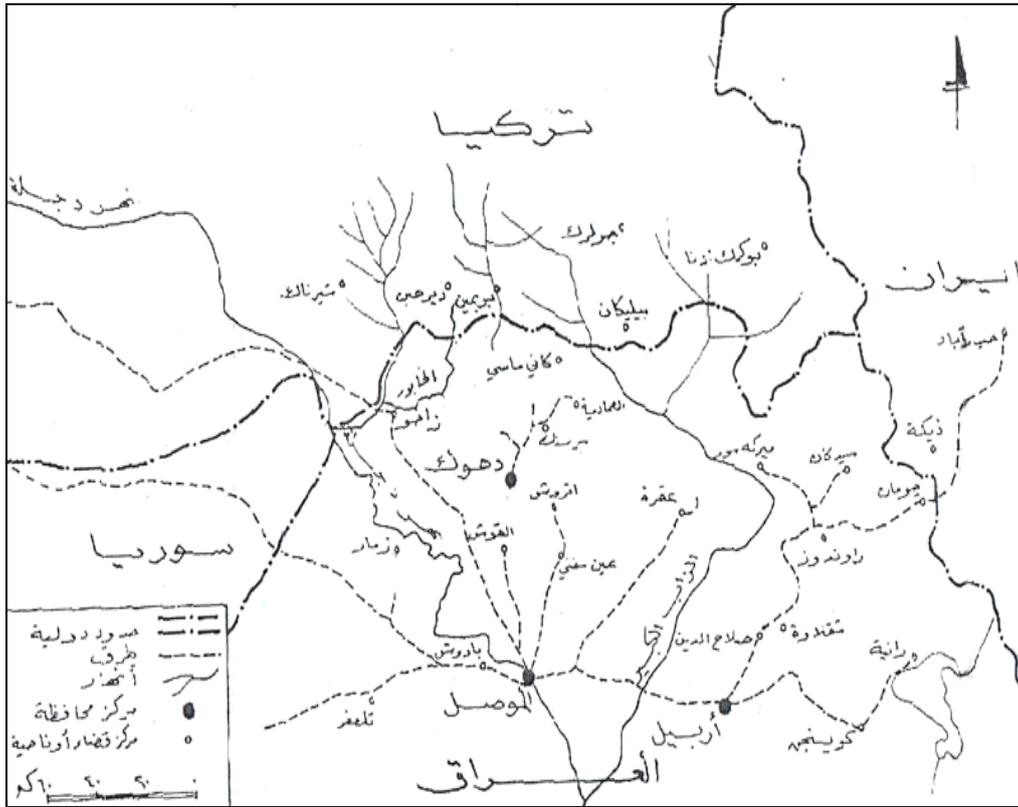
(3) مقابلة شخصية مع د. سعدون شلال، أستاذ الجغرافية السياسية، قسم الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، في 2011/1/10.

(1) وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص

116، 156.

(2) محمد علي جواد، النهر الدولي في القانون الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، تموز،

2001، ص 39.



شكل رقم (1)

الحدود الشمالية للعراق

المصدر/ ضلال جواد كاظم، الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2005، ص 33.



## المبحث الثاني

## طبيعة واستغلال الموارد المائية في العراق والآثار المترتبة عليها

أولاً : الوضع الجغرافي لنهري دجلة والفرات.

- ١- الوضع الجغرافي لنهر دجلة.
  - ٢- الوضع الجغرافي لنهر الفرات.
- ثانياً : واقع الموارد العراقية في العراق.
- ثالثاً : سياسية استغلال المياه في العراق.
- رابعاً : الآثار المترتبة على نقص الوارد المائي في العراق.

أولاً: الوضع الجغرافي لنهري دجلة والفرات.

## 1- الوضع الجغرافي لنهر دجلة.

يقع حوض دجلة بين دائرتي عرض من (29° - 30°) شمالاً وبين خطي طول (39° - 40°) شرقاً(1).

وينبع نهر دجلة من المرتفعات الواقعة جنوب شرقي تركيا ويتكون من اتحاد عدة روافد أكبرها المجرى الرئيس (دجلة صو) في أعالي النهر وثمانية روافد رئيسية تصب فيه من جانبه الأيسر. والنهر الرئيس ينبع من شمال غربي ديار بكر من المرتفعات الواقعة جنوب حوضي منبع مراد صو التي يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين (1000-2000) متر(2).

ويبلغ طوله (1900) كم ويقع (1415) كم منها داخل الأراضي العراقية. يدخل نهر دجلة الحدود العراقية عند قرية فيشخا بور. وتصب فيه روافد عدة داخل الأراضي العراقية أهمها : الخابور، والزاب الكبير، والزاب الصغير، ونهر العظيم، ونهر ديالى. وتعتمد على مياهه داخل الأراضي العراقية عدة محافظات اعتماداً كلياً وهي : دهوك، واربيل، والسليمانية، والتأميم، ونينوى، وصلاح الدين، وبغداد، وميسان، وجزء من محافظة البصرة.

وقبل دخول النهر بشكل كامل الحدود العراقية، يشترك فيه كل من تركيا وسوريا والعراق لمسافة (43,5) كم، منها (36) كم تشترك بين تركيا وسوريا، والباقي بين العراق وسوريا، وبهذا فإن نهر دجلة لا يدخل الأراضي السورية بشكل كامل وإنما بصفته الغربية فقط،

(1) حيدر كمونة، الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، المعهد العراقي لحوار الفكر، جامعة بغداد، 2009، ص37.

(2) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مطبعة الدار الجامعة، جامعة بغداد، 2009، ص115.

وتقدر مساحة حوض دجلة في الأراضي السورية ب(834) كم<sup>2</sup>. ألا أن سوريا لاتساهم إلا بنصيب قليل في مياهه(3).

وتوضح بيانات الجدول رقم (1) أن طول نهر دجلة (1900) كم. وان مساحة حوضه تقدر ب (471606) كم<sup>2</sup> موزعة في الدول الثلاثة – تركيا والعراق وإيران – إضافة لسوريا التي تقع نسبة (0,2 %) من حوض النهر في أراضيها.

### جدول رقم (1)

طول نهر دجلة ومساحة حوضه في الدول المشتركة

الدولة	مساحة الحوض كم <sup>2</sup>	نسبتها من المساحة الكلية %	المساحة المهمة في تغذية الحوض كم <sup>2</sup>	نسبتها من مساحة الحوض في الدولة %	طول النهر كم	نسبته من طول النهر الكلي %
تركيا	57614	12,2	57614	100	441	17
سوريا	834	0,2	834	100	44	2
العراق	25300	53,6	83237	32,9	1415	81
إيران	160158	34	130158	81,3	-	-
المجموع	471606	100%	271843	-	1900	100%

المصدر / محمد سعيد كئانه وآخرون، الموازنة المائية في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، ص8.

### أما أهم روافد نهر دجلة :

#### أ- في تركيا

يرفد نهر دجلة في تركيا رافد بيرعزير جنوب مدينة بكر، ثم إلى الشرق يلتقي بروافد صغيرة عدة جنوب مدينة سيعوث أهمها، عنبرجاي، قوروجاي، وملاط صو. ومن ثم يلتقي بثلاثة روافد كبيرة وهي :

#### 1- بطمان صو

ينبع من السفوح الجنوبية لسلسلة جبال موتكي ودير إسماعيل، ويلتقي دجلة بالقرب من مدينة سنان، ويتكون من ثلاثة فروع وهي : ماييك جاي، خيان جاي، وساسون جاي، وتبلغ مساحة حوضه (2358) كم<sup>2</sup>، وتصريفه الأعظم (1476) م<sup>3</sup>/ثا. والأدنى (9,5) م<sup>3</sup>/ثا وإيراده السنوي (3,5) مليارم<sup>3</sup>.

#### 2- كار زان صو

ينبع من السفوح الشرقية لسلسلة جبال كوسه، ويلتقي بنهر دجلة بالقرب من قرية بشيري، وتبلغ مساحة حوضه (2650) كم<sup>2</sup>، ومعدل تصريفه (59) م<sup>3</sup>/ثا وتصريفه الأعظم (1210) م<sup>3</sup>/ثا والأدنى (6,1) م<sup>3</sup>/ثا.

(3) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، رسالة ماجستير، جامعة، الانبار، 2002، ص200.

## 3- باطمان جاي

وينبع من سفوح جبال حلتان وهيزان داغ، وتبلغ مساحة حوضه (9000) كم<sup>2</sup>، ومعدل تصريفه (131) م<sup>3</sup>/ثا وتصريفه الأعظم (1000) م<sup>3</sup>/ثا والأدنى (28) م<sup>3</sup>/ثا ويلتقي بنهر دجلة جنوب قرية بللورس.

## ب- في سوريا

يجري نهر دجلة في الأراضي السورية في وادٍ عميق ترفده مجموعة أودية منها : وادي المرج الأخضر، وادي معمشور.

كما أن نهر السفان الذي ينبع من الحدود التركية غرب مدينة المالكية، والذي يدخل الأراضي السورية عند قرية الفردوس، ويتغذى بمياه الكثير من الينابيع والأودية السيلية، ينحرف شرقاً ليصب في نهر دجلة ويبلغ طوله (45) كم، وأقيم عليه سد تخزيني عند قرية الصدق الواقعة جنوب غرب المالكية(1).

## ج - في العراق

1- الخابور : ينبع من سلسلة جبال شريفان التركية(2). ويصب فيه وادي سراو شمال جبل متينة في الشرق ووادي سبتة العربي إلى جنوبه ويمر بزاخو ملتقياً إلى الغرب منها بـ(9,5) كم برافد الهيزل الذي ينبع من جنوب تركيا ويشكل في جزء منه وقبل اتصاله بالخابور خطاً حدودياً بين العراق وتركيا وعند قرية فيشخا بور يصب الخابور بدجلة ويبلغ طوله (160) كم (3).

2- الزاب الكبير : وينبع من الأراضي التركية أيضاً، ويلتقي مع أكبر توابعه (راوندوز جاي) عند دخوله العراق عند منطقة بخمة. ويصب بنهر دجلة بين الموصل والشرقاط(4). ويبلغ طوله (392) كم(5).

3- الزاب الصغير : وينبع من الأراضي الإيرانية ويدخل العراق، حيث يسير بالاتجاه الجنوبي الغربي ثم يصل مضيق دوكان الذي أقيم عليه سد وخزان دوكان ويصب في دجلة جنوب الشرقاط. ويبلغ طول النهر نحو(400) كم.

4- نهر العظيم : يتكون من فرعين (اق صو) و(طاووق جاي) اللذان ينبعان من المرتفعات الواقعة شمال شرقي العراق. ويصب في نهر دجلة جنوب مدينة بلد. ويبلغ طوله (230) كم(6).

(1) صبحي احمد العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 357.

(2) احمد عمر الراوي وآخرون، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، مركز المستقبلية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2009/5/20، ص6.

(3) حيدر كمونة، الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص 39.

(4) احمد عمر الراوي وآخرون، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، مصدر سابق، ص

7،6.

(5) خطاب صكار العاني ود. إبراهيم المشهداني، جغرافية الوطن العربي، ط2، كلية التربية، جامعة بغداد،

1999، ص 138.

5- نهر ديالى : ويتكون من فرعين رئيسيين، هما (أبي سيروان) الذي ينبع من مرتفعات إيران على ارتفاع (2360) م و(أبي تانجرو) الذي ينبع من مرتفعات السلیمانية داخل العراق (7). وقد شيد على النهر سد دربندخان وفي منطقة حميرين شيد سد وخران حميرين، كما شيد سد غاطس لرفع المياه في موسم الجفاف لتزويد الجداول الأروائية المقامة عليه وهي (الخالص، خريسان، كنعان، المقدادية، بلدروز). ويبلغ طول النهر نحو (386) كم. ويصب جنوب بغداد. الشكل رقم (2) توضح حوض نهر دجلة وروافده.

ويوضح الجدول (2) معدل تصريف نهر دجلة وروافده ومساهمة كل من تركيا وإيران في مياه هذا النهر، حيث نجد أن تركيا تساهم بالنسبة الأكبر من تشكيل الوارد السنوي لنهر دجلة حوالي (56%)، كونها تشكل معظم منابع النهر الرئيسي ووافده في حين يشكل العراق النسبة الثانية والبالغة نحو (32%) من الوارد السنوي للنهر. أما إيران فلم تساهم إلا بنسبة (12%) من هذا الوارد لاسيما نهر الزاب الصغير أو يسمى الزاب الأسفل وديالى وتقدر هذه المساهمة بنحو (6,11) مليارم<sup>3</sup>(8).

(6) احمد عمر الراوي وآخرون، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، مصدر سابق، ص7.

(7) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مصدر سابق، ص120.

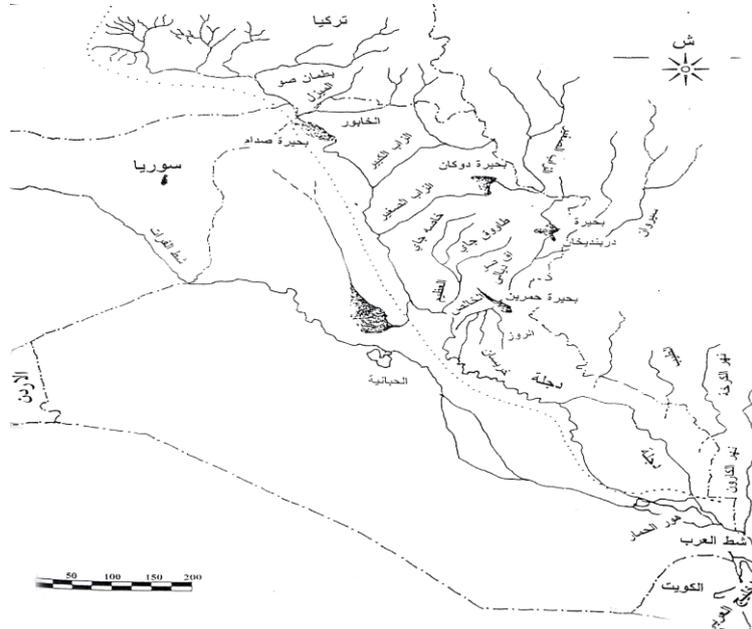
(8) احمد عمر الراوي وآخرون، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، مصدر سابق، ص8.

## جدول رقم (2)

الوارد المائي لنهر دجلة ومساهمة الدول المتشاطئة بمياهه

النهر	الطول كم	معدل الوارد مليار م <sup>3</sup>	نسبة الوارد % العراق	نسبة الوارد % تركيا	ايران
دجلة خارج العراق	441	19,1	-	100	-
الخابور	160	1,94	-	100	-
الزاب الكبير	392	13,2	58	42	-
الزاب الصغير	400	7,0	64	-	36
العظيم	230	0,86	100	-	-
ديالى	386	6,11	41	-	59
مجموع دجلة	1900	48,2	32% 12%	56%	

المصدر / عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي (دراسة في الجغرافية السياسية الجيوبوليتكس)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الانبار، 2002، ص200.



## شكل رقم (2)

حوض نهر دجلة وروافده

المصدر / عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، 2000، ص201.

## 2- الوضع الجغرافي لنهر الفرات.

يقع نهر الفرات بين دائرتي عرض (30-40,3) شمالا وينحصر جزؤه الأعلى بين خطي طول (10,37-43,5) شرقا وجزؤه الأدنى بين خطي طول (38,45-48,36)

شرقاً(1). وينبع من السلاسل الجبلية في شرق الأناضول في الأراضي التركية وتتجمع جداوله الصغيرة من فرعين هما (فرات صو) الذي يجري في سهول أرض روم، و(مراد صو) الذي يجري في هضبة أرمنييا. وعند التقاء الفرعين في كيبان يتكون المجرى الرئيس للنهر(2). وبعد من أطول انهار غرب آسيا فمن منابعه العليا حتى ملتقاه مع نهر دجلة داخل الأراضي العراقية (2940)كم(3).

وبعد أن يقطع مسافة قدرها (442) كم يجري نهر الفرات خلال القطر السوري قاطعاً مسافة (675) كم، بعد أن تصب فيه ثلاثة روافد وهي الساجور، والبليخ، والخابور(4). وهي :

1- الساجور : هو أول رافد يتصل بالفرات من الجانب الأيمن، والذي يصب في النهر على بعد (20) كم من جنوب طرابلس السورية. وينبع من الأراضي التركية على مقربة من عينتاب ويتصل بالساجور عدد من الوديان التي تصرف مياه الأمطار، وقد أقيمت عليها سدود قاطعة لحجز المياه بغية الاستفادة منها في توطين البدو. وتبلغ مساحة حوض هذا الرافد (2350) كم<sup>2</sup> وطوله (108) كم ومعدل تصريفه (3) م<sup>3</sup>/ثا وإيراده السنوي (0,13) مليار م<sup>3</sup>.

2- البليخ : هو الرافد الذي يقع على بعد (216) كم من مصب الساجور حيث يتصل بالفرات، في جانبه الأيسر والذي يصب فيه تحت مدينة الرقة. وهو الآخر ينبع من تركيا ويصرف مياه السفوح الجنوبية لجبال طوروس، ويبلغ طوله في الأراضي السورية (105) كم وتصريفه (6) م<sup>3</sup>/ثا. أما إيراده السنوي فيبلغ (0,3) مليار م<sup>3</sup>. وتستخدم مياهه لري سباحاً في أقسامه.

3- الخابور : هو الرافد الذي يصب في الفرات عند البصيرة جنوب دير الزور على مسافة (54) كم شمال الحدود السورية العراقية ويتكون من اجتماع عدة مسيلات تأتي من جبال كراجة داغ (1850) م في تركيا ولكن الجزء الأعظم من مياهه مصدرها نبع رأس العين من سوريا.

كما أن للنهر أربعة روافد أخرى وهي الهر ماس (جغجغ) الذي يلتقي بالخابور عند الحسكة و(جب جب) و(عراضه الصغير) و(عراضه الكبير). وتبلغ مساحة حوض الخابور (36900) كم<sup>2</sup> وطوله (240) كم، ومعدل تصريفه السنوي (52) م<sup>3</sup>/ثا وإيراده السنوي (1,6) مليار م<sup>3</sup>.

وبعد مصب الخابور يتجه الفرات إلى الحدود العراقية ليجتازها عند قرية حصيبة مركز قضاء القائم، بعد مروره بمدينة البوكمال السورية(5). ويتجه نحو الجنوب الشرقي حيث يلتقي بنهر دجلة في قضاء القرنة مكوناً شط العرب(6).

(1) حيدر كمونة، الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص40.

(2) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص181.

(3) محمود إبراهيم الحديثي، نهر الفرات والسياسة المائية التركية، مجلة البحوث الجغرافية، عدد 2، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2001، ص266.

(4) محمود عبد الرحمن الزبيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) 1980-1993، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية

2002، ص168، 169.

(5) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مصدر سابق، ص110، 111.

وتعتمد على مياهه محافظات الانبار و بابل و كربلاء و النجف و القادسية و المثنى و ذي قار، و جزء من محافظة البصرة، وكذلك جزء من محافظة بغداد. و لا يوجد مصدر مائي في كل هذه المناطق سوى ميايتها من إيرادات مائية عبر نهر الفرات (7). الشكل رقم (3) توضح نهر الفرات وروافده.

وتشير بيانات الجدول (3) إلى طول نهر الفرات و معدل مساهمة الدول المتشاطئة في مياهه. اذ نجد رغم أن مساحة حوض النهر في العراق هو الأكبر، إلا أن مساهمة العراق في واردة السنوي تكاد لا تزيد عن (3%) من مجمل الوارد السنوي المتحقق نظرا لجفاف المنطقة التي يدخلها العراق من الحدود السورية حتى التقاءه بنهر دجلة في منطقة القرنة ليكونان شط العرب، و تقدر مساحة الحوض في العراق بنحو (177) ألف كم<sup>2</sup>، و تمثل نحو (40%) من مجمل مساحة حوض الفرات. إلا أن معدل الوارد المتحقق داخل العراق يبلغ في معدله (1) مليار م<sup>3</sup> فقط.

في حين نجد أن تركيا تساهم بنحو (87,8%) من الوارد السنوي. لذلك لاحظنا التأثير الكبير لتصرف النهر بعد تنفيذ المشروعات الخزنية و الاروائية في تركيا و التي شملها مشروع الكاب (8). الأمر الذي جعل تركيا تستخدم مياه الفرات كعامل قوة و ضغط جيوبوليتيكي للتأثير على سوريا و العراق و بالرغم من أن تركيا لا تشكو من عوز مائي بمقارنة مع سوريا و العراق، اذ أن معدلات الأمطار في أعالي الفرات مرتفعة جدا لدرجة تكفي لضمان إنتاج زراعي ديمي مزدهر دون اللجوء للري.

جدول رقم (3)

معدل الوارد السنوي لنهر الفرات و مساحة حوضه حسب الدول المتشاطئة

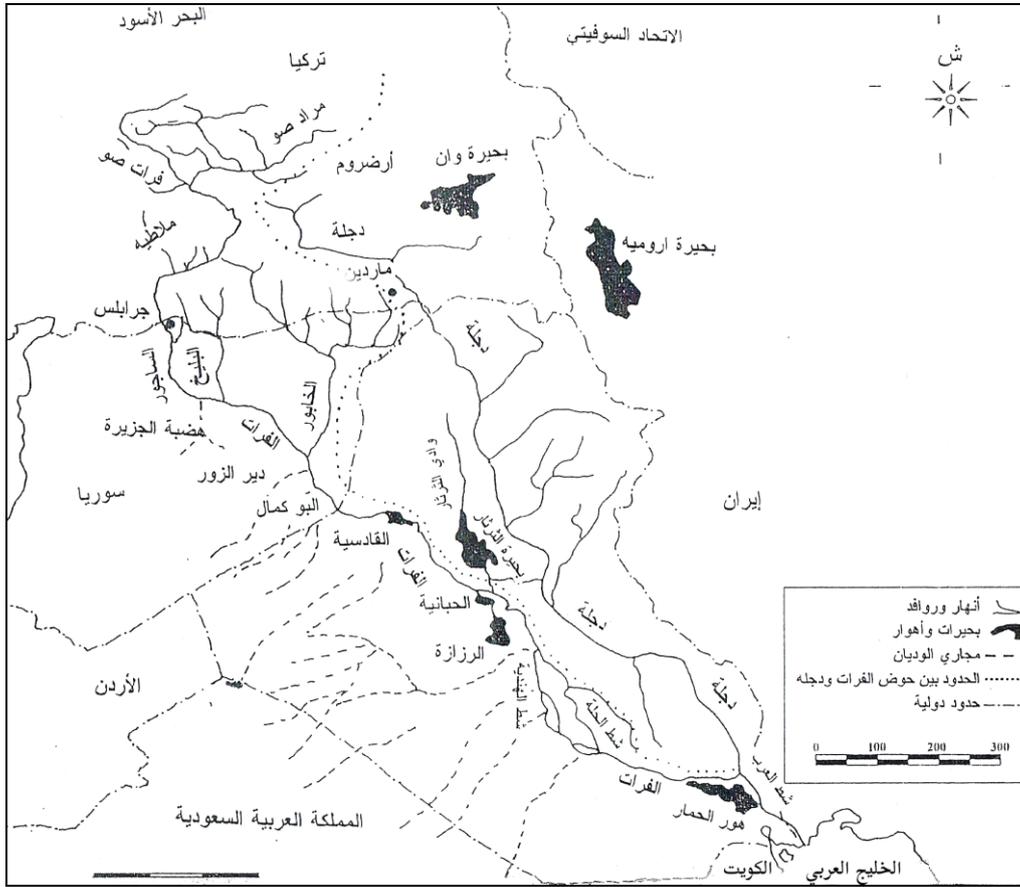
موقع النهر	طول النهر	مساحة حوض التغذية المساحة / ألف كم	معدل الوارد السنوي مليار م	%
الفرات – تركيا	1176	125	29,0	87,8
الفرات – سوريا	604	76	3,0	9,0
الفرات – العراق	1160	177	1,01	3,1
الفرات – السعودية	-	66	0,01	-
مجموع الفرات	2940	444	33,02	%100

(6) محمود عبد الرحمن الزبيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا و العراق) 1980-1993، مصدر سابق، ص 169.

(7) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي و تأثيره على الأمن العربي، مصدر سابق، ص 169.

(8) احمد عمر الراوي و آخرون، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، مصدر سابق، ص 9.

المصدر : احمد عمر الراوي، مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الأمن المائي الغذائي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1999، ص29.



شكل رقم (3)

حوض نهر الفرات وروافده

المصدر / عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، 2000، ص190.

ونظراً لما يتميز به حوض الفرات في تركيا من وجود فرق كبير في المنسوب، إذ يتمتع بعدد من الخوانق الضيقة والعميقة وتصاريف مهمة جداً، وبما أن هذه هي الظروف المثلى لإنشاء سدود لتوليد الكهرباء، فقد فرضت نفسها فكرة استثمار الموارد المائية للحد الأقصى لتوليد الطاقة (1).

يجري نهر الفرات في بلاد الشام وبلاد الرافدين بفروعه منذ آلاف السنين وقامت حضارات قديمة منذ أيام السومريين والبابليين والكلدانيين وكان عدد السكان قليل وقاموا ببناء السدود وحفر القنوات والبحيرات لتنظيم الري ومنع الفيضانات وكانت المشكلة عبر التاريخ الطويل كيفية التحكم بمياه الفيضانات بمعنى أن المشكلة في دول الحوض لم تكن ندرة المياه بل كان فائض المياه هو المشكلة.

واستمر الحال فيما يتعلق بالنهر حتى عام 1923 عندما تم تقسيم أقاليم الإمبراطورية العثمانية بموجب معاهدة لوزان والتي ألزمت بموجبها تعهد سوريا بعدم البدء بإقامة مشاريع تؤثر في كميات مياه الفرات التي تصل إلى العراق (2). وتم أيضاً عقد معاهدة صداقة بين العراق وتركيا تضمنت المادة الخامسة منها موافقة تركيا اطلاع العراق على أي مشروع تقوم به على أي من نهري دجلة والفرات قبل الشروع بتنفيذه، وذلك لغرض جعل تلك الأعمال تخدم مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركي (3).

ومن الملاحظات على مياه النهرين (دجلة والفرات) كالتالي :-

1. أن النهرين يمران بالدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق.
2. ينبع نهر الفرات من الأراضي التركية، وهي في أعلى النهر لذلك تملك القدرة على التحكم بمياهه.
3. يعتمد العراق كلياً على مياه نهري دجلة والفرات، وليس لديه مصادر للمياه غيرهما.
4. أن كميات مياه الفرات أكبر من كميات نهر دجلة ولكنه يسير لمسافة طويلة.
5. يدعى الأتراك بأن مياه الفرات هي عابرة للحدود، وأنها مياه تركية بينما يرى العرب بأنها مياه دولية، ولهم حق تاريخي فيها.
6. كانت مياه نهري دجلة والفرات تحدث الفيضان في الدول التي يمران بها في فصلي الشتاء والربيع قبل إقامة السدود عليهما (4).

### ثانياً : واقع الموارد المائية في العراق.

أن العامل الرئيسي الذي يؤثر على مناخ العراق هو موقعه الفلكي، أي الموقع بالنسبة لدوائر العرض لأنه يحدد زاوية سقوط أشعة الشمس وطول النهار (عدد ساعات النهار)، أي المدة التي تشرق فيها الشمس.

(1) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن العربي، مصدر سابق، ص 189، 191.

(2) محمود إبراهيم الحديثي، نهر الفرات والسياسة المائية التركية، مصدر سابق، ص 227.

(3) عوني عبد السبعوي، العلاقات العراقية التركية 1932-1958، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1985، ص 264.

(4) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

1999، ص 105.

ويقع العراق بين دائرتي العرض (5 29 ° - 22 37 °) درجة شمالاً، وقد اكتسب من هذا الموقع حرارته الشبيهة بالمدارية. كذلك فإن هذا الموقع يؤثر في نوع الرياح السائدة التي تهب عليه، حيث جعله موقعه هذا في مهب الرياح العكسية الغربية في فصل الشتاء. أما العامل الثاني فهو قربها من المسطحات المائية، حيث يلاحظ أن المساحات المائية التي تؤثر على مناخ العراق هي الخليج العربي وبحر العرب ويقعان في أقصى طرفه الجنوبي الشرقي، والبحر المتوسط الذي يقع إلى الغرب منه على بعد يتجاوز الـ (1000) كم. والعامل الثالث المؤثر على مناخ العراق هو ارتفاع الجبال وشكل امتدادها، إذ لها دور فعالاً في شمال العراق بصورة خاصة لارتفاعها هناك حيث تعدل من حدة درجات الحرارة وتزيد من كمية من التساقط. ويؤثر شكل التضاريس في البلدان المحيطة بالعراق أيضاً تأثيراً واضحاً في تحديد نوعية مناخه، إذ أنها تشكل العامل الأساسي في مسارات الكتل الهوائية وفي هبوب الرياح واتجاهاتها بما تخلقه من ضغوط مرتفعة أو منخفضة.

حيث يوصف مناخ العراق بأنه شبه مداري من حيث الحرارة لوجود (4-11) شهراً لها معدل يزيد على

(20 ° م)، وهي القاعدة التي أقرها العالم كوبن في تصنيف المناخ. وهو أيضاً مناخ قاري لاتصاف مناخ العراق بالصفات الأربع التي يتصف بها المناخ القاري وهي :

أ - مدى الحرارة اليومي والسنوي عال.

ب - قصر الفصول الانتقالية (الربيع والخريف).

ج - قلة المطر.

د - قلة الرطوبة النسبية.

أخذنا نظام الأمطار فهو شبيه بنظام أمطار حوض البحر المتوسط من حيث الجفاف في الصيف والمطر في الشتاء رغم قلته. وعليه يمكن أن يوصف مناخ العراق بأنه يأخذ من صفات مناخ البحر المتوسط ومناخ الصحاري الحارة.

ويتصف مناخ العراق أيضاً بعظم المدى الحراري اليومي والسنوي وذلك لانعدام المسطحات المائية الواسعة التي تقلل من برودة الشتاء ومن حرارة الصيف (1).

تعد المياه السطحية المتمثلة بنهري دجلة والفرات المصدر الأساس للموارد المائية في العراق خاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية إذ تقل كمية الأمطار وتتردى نوعية المياه الجوفية بسبب ارتفاع نسبة الأملاح، وتقدر نسبة الأراضي الاروائية بـ (27) مليون دونم أي ما يعادل (63%) من مساهمة الأراضي الصالحة للزراعة، ويقع منها (20) مليون دونم في حوض دجلة و(7) مليون دونم في حوض الفرات وتبلغ مساحة الأراضي الاروائية المستغلة فعلاً نحو (10) مليون دونم ويمكن استغلال الأراضي المتبقية والبالغة (17) مليون دونم إذا أنجزت مشاريع أروائية متكاملة وتوفرت المياه اللازمة للإرواء. ويبلغ حجم المياه الواصلة إلى العراق (80) مليار م<sup>3</sup>/سنة تقريباً، منها (50) مليار م<sup>3</sup>/سنة لنهر دجلة و(30) مليار م<sup>3</sup>/سنة لنهر الفرات (2).

(1) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مصدر سابق، ص 61.

(2) فاضل عبد القادر الشихلي، السياسة المائية لدول الجوار الجغرافي على الأمن الوطني العراقي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، كلية الآداب، بغداد،

وذلك قبل إنشاء السدود والمحطات الكهرومائية التركية والسورية. ويصل حجم الموارد المائية المستغلة (41,32) مليار م<sup>3</sup>/سنة للمدة 1990-1998. ويؤمل ارتفاع هذه النسبة خلال العقود القادمة إلى (64,65) مليار م<sup>3</sup>/سنة في حالة بقاء نهر الفرات بحجم تصريف (700) م<sup>3</sup>/ثا عند السماوة ودجلة بحجم (600) م<sup>3</sup>/ثا عند الكرمة، لكن تصريف هذين النهرين أخذ بالانخفاض والتناقص خاصة بعد إنشاء السدود والمحطات الكهرومائية التركية(3).

ومن المعروف أن المياه تعد محددًا للبرامج التنموية في أي بلد. فهي المحدد الرئيس التي تعكس النمط الاستغلالي للأراضي المزروعة وإمكانية التوسع فيها حسب كمية المياه المتاحة كما أنها المحدد لنوعية الصناعة التي تعتمد على المياه في إنتاجها. فالدول التي تتمتع بمعدلات هطول مطري تكون أساسًا للزراعة الدائمة، كما هو الحال بالنسبة لدول الجوار تركيا وإيران وسوريا والأجزاء الشمالية من العراق. إلا أن وقوع العراق ضمن المناطق الجافة لأكثر أيام السنة جعل المياه السطحية هي المعول عليها في القطاعات الإنتاجية والخدمية بما فيها المطلوبة للاستخدامات البشرية والصحية. لذلك تأتي أهمية مياه الأنهر في العراق كونها المصدر الرئيس لجميع الاستخدامات، عكس الدول الأخرى من الدول المتشاطئة معه، التي لها نصيبًا أوفر من مياه الأمطار. مما لا تشكل المياه السطحية المصدر الرئيس في تلك الدول. وعليه أن أكثر المتضررين من أي شحة في مياه الأنهر هو العراق لتأثير ذلك بشكل مباشر على تنمية الإنتاج الزراعي، الذي يستهلك نحو (85%) من المياه السطحية في العراق(4).

وتتطلب المياه في العراق بالدرجة الأولى للأغراض الزراعية فمن المعروف أن معظم الأراضي الزراعية في العراق يقع في المناطق الجافة في وسط العراق وجنوبه إذ أن معدل التهاطل السنوي لا يزيد على (150) ملم، في حين يرتفع معدل التبخر إلى نحو (15) ملم في اليوم. غير أن ما يطف من قساوة هذه الظروف المناخية والطبيعية جريان نهري دجلة والفرات في هذه المناطق حاملين إليها الماء.

ويبلغ متوسط المساحة المزروعة المروية فعلاً حتى عام 1996 نحو (6,86) مليون دونم، وهي تمثل نحو (33%) فقط من صافي مجموع الأراضي الممكن إرواؤها، ويقدر ماتحتاجه هذه المساحة من مياه بحسب المقننات المائية بنحو (20,6) مليار م<sup>3</sup> سنوياً. ولكن في حالة زراعة كل المساحات المروية والبالغ الصافي منها (18,6) مليون دونم فإن احتياجاتها للمياه لاتقل عن (62) مليار م<sup>3</sup> سنوياً وفق المقنن المائي، وإذا ماضيف إليها مقدار الضائعات (التمثلة بالتبخر والنتح والفقدان أثناء النقل والتوزيع) والتي تقدر بنحو (10) مليار م<sup>3</sup> فإن ما يتطلب تهيأته من موارد المياه لايقبل عن (72) مليار م<sup>3</sup> سنوياً(5).

ع29، 1995، ص61.

(3) سوسن صبيح حمدان، البعد السياسي للعلاقات العربية - التركية وانعكاساتها على الأمن المائي العربي، مجلة العرب والمستقبل، السنة الثانية، ع3، مركز

دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004، ص78.

(4) احمد عمر الراوي وآخرون، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، مصدر سابق، ص3.

(5) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص173.

يرتبط الطلب المنزلي على المياه في العراق بالنمو السكاني والتوسع العمران وتحسن المستوى الاجتماعي والثقافي للسكان وكذلك تختلف الكميات باختلاف المستوى الحضاري، فالكميات التي يحتاجها سكان المدن تزيد على الكميات التي يحتاجها سكان الريف، لذلك يقدر استهلاك الفرد الواحد من المياه في العراق بنحو (40) لتر/يوم في المدن الصغيرة والقرى وحوالي (280) لتر/يوم في المدن الكبيرة (مراكز المحافظات والاقضية)(1). وتشير معطيات جدول (4) إلى القيم التي تحتاجها بعض الصناعات المعروفة في العراق. إذ نجد أن بعض هذه الصناعات تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، مثل صناعة الأسمدة، وصناعة السكر، والورق، كما تستخدم المحطات الحرارية كميات هائلة من المياه لتوليد البخار في المراجل ولأغراض التبريد.

جدول رقم (4) حاجة بعض الصناعات إلى المياه

نوع الصناعة	كمية المياه التي تطلبها م <sup>3</sup> /طن	المصدر / مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، وزارة الأعلام، 1980، ص156.
النسيج الصوفي	600	
النسيج القطني	260	
صناعة الصلب	150	
صناعة الورق	199	

نوع الصناعة	كمية المياه التي تطلبها م <sup>3</sup> /طن
صناعة السكر	400-200
الأسمدة النتروجينية	600
صناعة السمنت	4,5
صناعة النفط	10

كما تعد المياه السطحية في العراق المصدر الأساس للإنتاج السمكي، والتي تشمل أحواض نهري دجلة والفرات وروافدهما، والمسطحات المائية، والبحيرات، والخزانات المائية. وتقدر مساحة هذه المسطحات المائية بنحو (5,4287) ألف دونم تمكن من إنتاج نحو (32857) طن سنويا من الأسماك.

وتعد المسطحات المائية والخزانات المائية من البيئات الجيدة لتنمية الثروة السمكية في العراق. مما يتطلب تأمين المياه للخزانات والمسطحات من أجل توفير بيئة مناسبة لتكاثر الأسماك، لأن إمكانات صيد الأسماك تعتمد على القدرة العلفية لهذه المسطحات والبحيرات، والتي تعتمد على التغييرات الحاصلة في مناسيب المياه، وبالدرجة الأساس عمق مواقع التكاثر. ولكن إنتاج الأسماك لا يقتصر على المسطحات المائية والطبيعية والبحيرات إنما على المزارع

(1) مهدي الصحاف، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، وزارة الأعلام، 1980، ص8.

التي يقوم بها القطاع العام والمختلط. وقد سعت الدولة إلى تشجيع هذه المزارع الحوضية (أي التربية المكثفة) لتنمية الثروة السمكية في العراق. واستمرت هذه المزارع بالتوسع حتى بلغ عددها عام 1990 نحو (1957) مزرعة بمساحة (34) ألف دونم تحتاج إلى حصة مائية بنحو (379) مليون م<sup>3</sup> من المياه. ويتوقع أن تتم توسيع الإمكانيات المتاحة في تربية الأسماك مطلع القرن الحالي لتشمل (37,7) ألف دونم إضافية تتطلب نحو (332) مليون م<sup>3</sup> (2). أصبحت حصة العراق بحدود (9,15) مليار م<sup>3</sup> سنويا بعد الاتفاق مع سوريا. أي إن العجز المائي للعراق على نهر الفرات نحو (10) مليار م<sup>3</sup> سنويا بمياه كثيرة الطمي ونسبة الأملاح وتقدر احتياجات العراق بنحو (58,500) مليار م<sup>3</sup> والسؤال الذي يطرح نفسه إذا ما استمرت تركيا وسوريا بتطوير مشاريعها وإنشاء السدود في حوض الفرات (3).

وقد انعكست طبيعة السياسة المائية لدول الجوار الجغرافي على العراق بحيث ألحقت وسوف تلحق أضرار كبيرة وخاصة في مجال الزراعة، وتهديد أمنه الغذائي فضلا عن الآثار السلبية التي سوف تترتب على القطاع الصناعي والخدمات وكذلك في مجال الاستخدامات المنزلية أيضاً، كما أنها ستؤثر على عدم استقرار خطط التنمية الدولية لان جريان المياه وديمومتها تعد الضمان الأساسي لاستقرار خطط التنمية (4).

وهذه الآثار باتت أكثر وضوحاً منذ عام 1990 اثر قطع تركيا مياه الفرات مدة شهر وقد اثر هذا الأجراء على العراق فقد تضرر (1,5) مليون مزارع عراقي وأكثر من (5,5) مليون نسمة يعيشون على ضفاف نهر الفرات.

وعموماً أن عواقب السياسة المائية التركية سوف تكون وخيمة على العراق، إذ أن نقصان (مليار م<sup>3</sup>) من المياه سيؤدي إلى فقدان نحو (260) ألف دونم من الأراضي الزراعية. كما أن استعمالات تركيا المختلفة للمياه من خلال مشروعاتها المتنوعة، سيصيب المياه بالتلوث الكيماوي والبيولوجي إلى جانب الأضرار بالمشروعات الصناعية في العراق (5).

وان مشروع الكاب وحده سيفقد العراق (71,5%) من حصته المائية من نهر الفرات، فعند أكمال جميع خزانات وقنوات المشروع سوف إلى العراق (9) مليار م<sup>3</sup> بدلاً من (28) مليار م<sup>3</sup> وهو التصريف الاعتيادي الذي كان العراق يتسلمه طيلة السنوات التي سبقت إنشاء المشروع. وسيؤدي نقص المياه التي يتسلمها العراق من مياه الفرات إلى تردٍ كبير في نوعية المياه، نتيجة الملوحة والمياه الراجعة والسموم بسبب نقص الموارد من جهة وبسبب استعمالات المياه، في تدوير التوربينات الموجودة على الخزانات، إذ عند أعادتها سيتم تلوثها. فضلاً عن الاستخدام المتوقع للأسمدة الكيماوية ومياه البزل التي ستصب في مياه النهر، مما يؤدي ارتفاع ملوحة المياه وبالتالي سيؤثر على استعمال المياه لأغراض الشرب (1). وينسحب تأثير نقص المياه إلى منطقة الاهوار مما يؤثر على بيئة هذه المناطق وطريقة عيش سكانها القائمة على

(2) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مصدر سابق، 175.

(3) محمود إبراهيم الحديثي، نهر الفرات والسياسة المائية التركية، مصدر سابق، ص 299.

(4) فاضل عبد القادر الشبخلي، السياسة المائية لدول الجوار الجغرافي على الأمن الوطني العراقي، مصدر

سابق، ص 61.

(5) حسن عبد القادر صالح، الموارد وتنميتها أسس وتطبيقات على الوطن العربي، ط 1، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، عمان، 2002، ص 130.

(1) صبري فارس إلهيتي، الجغرافيا السياسية، دار الكتاب الجديد المتحدة، جامعة بغداد، 2000، ص 164,161.

الصيد والزراعة على ضفاف الأنهار، وكذلك تأثر الثروة الحيوانية، والزحف الصحراوي الذي بدأ يسرع باتجاه هذه البيئة بسبب قلة المياه.

أما بالنسبة لنهر دجلة فإن معظم التأثيرات المحتملة أن يتعرض لها العراق نتيجة للمشروعات التركية على الفرات تنطبق بشكل عام على نهر دجلة مع بعض الاختلافات البسيطة إذ سيتأثر الوارد المائي للعراق في دجلة عند املاء الخزن الميت لأكبر السدود التركية على نهر دجلة وهو سد (اليسو)، وبعد اكتمال المشروعات التركية في حوض نهر دجلة. فإن أكثر من نصف الوارد المائي للنهر عند الحدود التركية العراقية سيتم من قبلها (تركيا) مما يقلل على وارد النهر، لأنه ستكون للسدود التركية القابلية على استيعاب معظم مياه الموجات الفيضانية التي يعتمد عليها املاء الخزانات وبذلك يمكن حرمان العراق من املاء خزاناته المائية على نهر دجلة مما سيؤثر سلبياً على برامج الري وإنتاج الطاقة الكهربائية. ناهيك عن الأثار المختلفة التي ستصيب بالنتيجة العراق سياسياً وامنياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وهو ما يؤكد حقيقة انه كلما زاد حجم الفوائد التي تجنيها تركيا من وراء مشاريعها

كلما تعاظمت المخاطر التي تهدد العراق (2).

### ثالثاً : سياسة استغلال المياه في العراق.

لقد تركزت سياسات استخدام المياه في العراق سابقاً على إقامة البنى التحتية لتوفير المياه بالكميات المطلوبة لاسيما المياه لتنمية الزراعة من خلال تنفيذ العديد من السدود والخزانات، والمشاريع الاروائية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. الا أن هذه السياسات لم تركز على الأساليب والوسائل التي تهدف إلى الرشادة في استخدام المياه. لذلك كان الاستخدام غير الرشيد عبر وسائل الري التقليدية، والتي يتم عبرها هدر الكثير من المياه ولم تعرف الزراعة العراقية استخدام وسائل الري الحديثة (الري بالرش والري بالتنقيط) الا في نهاية التسعينات فكان الري السحي التقليدي الذي يتسم بالهدر الكبير هو السائد في الزراعة، وتشير الدراسات الفنية إلى أن هذا الأسلوب له تأثير سلبي على الإنتاج، إذ أن الري السحي يؤدي إلى عدم وصول المياه بشكل صحيح إلى النبات.

واليوم تزايد الاهتمام بالسياسات المطلوب اعتمادها في استخدام المياه. ويجب أن يدرك القائمين على الزراعة أن عنصر الماء هو المحور الأساسي لأي تطور من مستقبل الزراعة العراقية. ولا بد من اعتماد أساليب تساهم في زيادة كفاءة المياه بما يمكن من زراعة الأراضي الصالحة للإرواء والتي تقدر بنحو (22) مليون دونم.

#### 1- مشاريع السدود والخزانات

حاولت السياسات المائية منذ إنشاء مجلس الأعمار في العهد الملكي وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضي، تركز على جانب عرض المياه، دون أن تهتم بجانب الطلب لكي تحقق السياسة المائية توازنها المطلوب. وقد يعود ذلك إلى أن المياه الواردة للعراق سابقا هي مياه وافرة وتحتاج إلى تنظيم عرضها، لاسيما قبل إنشاء تركيا وسوريا مشاريعها الخزنوية الكبيرة على نهري دجلة والفرات. فكان هدف السياسة المائية في فترة الخمسينات والستينات تركز

(2) حيدر كمونة، الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص 61.

على جانب حصر المياه وتخزينها للحفاظ على المدن من الغرق. وبناء بعض النواظم والسداد لرفع المياه وتوجيهها ومشاريع الري في أوقات الشحة. ورغم أهمية تلك المشاريع على واقع المياه في العراق إلا أنها لم تسعى إلى استكمال تنظيم المياه في عملية الري من الأولويات الحالية لتنظيم الطلب على المياه وفقاً للكميات الواردة من المياه سنوياً (3).

أن الطبيعة قد جهزت العراق بكميات وافرة من المياه ولكنها لا تقوم بتنظيم هذه المقادير وتجهيزها بالكميات المطلوبة في الأوقات والأمكنة التي تحتاجها فتصريف نهري دجلة والفرات يتباين من فترة لأخرى، يضاف إلى ذلك أن نهري دجلة والفرات يمران في مناطق خارج العراق، الأمر الذي قد ينشأ عنه استخدام المياه في تلك المناطق، فقد بدأ الاهتمام بعملية تنظيم تصريف مياه الأنهار. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن طبيعة مجاري الأنهار في العراق تساعد على إمكانية تسرب مياه الأنهار أثناء فيضانها إلى المناطق المجاورة محدثة الأضرار الكبيرة في المزارع والممتلكات. وإن الحاجة المتزايدة إلى مياه الري نتيجة توسع الرقعة الزراعية أظهرت وبوضوح الحاجة الماسة لإيجاد مشاريع ري التي من شأنها السيطرة على مصاريف الأنهار. وكانت أولى المراحل التي مرت بها هذه المشاريع تقوم على أساس التحكم الآني لتصريف النهر عن طريق إنشاء السدود التي تؤدي إلى رفع مناسيب النهر والاستفادة من التصريف الآني لمرحلة الرفع، إلا أن هذه المرحلة مالبت أن أصبحت عاجزة عن تحقيق الأهداف التي تقوم عليها متطلبات التحكم في تصاريف الأنهار فبرزت مرحلة جديدة تمثلت في عملية خزن المياه من وقت زيادتها إلى وقت نقصها لذلك شرع في تنفيذ مشاريع الخزن لتؤدي وظائفها المشتركة والمتعلقة بتصاريف الأنهار.

ومن هذه المشاريع هي: سد الموصل وخزان الثرثار على نهر دجلة، وسد القادسية والهندية والكوفة والحبانية على نهر الفرات، وسد دوكان على نهر الزاب الصغير، وسد دربندخان وسد حميرين على نهر ديبالي وهذه المشاريع تؤدي إلى تزويد الفرات من مياه دجلة في بحيرة الثرثار خلال فصول الشحة. هذا فضلاً عن توليد الطاقة الكهربائية (1).

## 2- المشاريع الإروائية

تتجلى أهداف السياسة المائية في العراق بتوفير المياه لنحو (2) مليون دونم من الأراضي التي تزرع حالياً، وهي تشكل نحو أكثر من نصف المساحة التي تزرع في العراق، في حين نجد أن المساحة التي تزرع في تركيا بأعتمادها على مياه نهري دجلة والفرات لا تشكل سوى (2,1%) من إجمالي المساحة المزروعة فيها. وفي سوريا لا تشكل الأراضي التي تعتمد على مياه نهريين المذكورين سوى (16,14%) من مجموع المساحة الزراعية. وتتبعكس أهمية مياه نهري دجلة والفرات لتنمية الزراعة العراقية وبذلك اهتمت السياسة الزراعية بالعراق في إنشاء العديد من مشروعات الري، والتي بلغ مجموعها أكثر من (35) مشروعاً رئيسياً. ومن أهم مشاريعها مشروع ري الجزيرة الذي يأخذ مياه من بحيرة سد الموصل. ويمكن تقسيم هذه المشاريع حسب الأنهر كالتالي:

(3) احمد عمر الراوي وآخرون، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، مصدر سابق، ص11، 13.

(1) خطاب صكار العاني وإبراهيم المشهداني، جغرافية الوطن العربي، مصدر سابق، ص140، 141.

\* المشاريع الاروائية المقامة على نهر الفرات، ويقدر عددها بنحو (16) مشروعاً يتفرع عنها (131) جدولاً فرعياً لأرواء مساحة تقدر بنحو (4,84) مليون دونم.  
\* المشاريع الاروائية التي تعتمد على مياه نهر دجلة، يقدر عددها بنحو (12) مشروعاً اروائياً يتفرع عنها (16) جدول اروائي فرعي وتروي هذه الجداول نحو (3,95) مليون دونم سنوياً.  
\* المشاريع الاروائية التي تعتمد على مياه ديالى، ويقدر عددها (4) مشاريع تروي نحو (1,15) مليون دونم من الأراضي المزروعة سنوياً.  
\* المشاريع التي تعتمد على مياه الزاب الكبير، ويبلغ عدد المشاريع المقامة على هذا النهر في منطقة اسكي كلك بنحو (4) مشاريع تروي نحو (1,3) مليون دونم.

لذلك نجد أن العراق قد نفذ مشروعات خزنية جيدة ساهمت في تنظيم عملية عرض المياه والحفاظ عليها على مناسيب الأنهار في أوقات الفيضان والشحة خلال أشهر السنة، فضلاً عن توليد الطاقة الكهربائية من السدود المقامة كما أن هذه الخزانات المائية تساهم في تنمية الثروة السمكية بالعراق، فيما إذا تم استثمارها بشكل علمي في تنمية الانتاج السمكي (2).

### رابعاً : الآثار المترتبة على نقص الوارد المائي في العراق

أن النقص في كمية المياه صاحبه تدرّ خطير في نوعيتها بسبب زيادة نسبة الملوحة ونسب التراكيب الكيماوية الأخرى، وان الأمر يزداد سوءاً مع كل مشروع تركي جديد، ومع استمرار تركيا باستخدام المواد الكيماوية في زراعة الأراضي ضمن مشروع جنوب شرقي الأناضول وإعادة تصريف نسبة كبيرة من المياه التي تستخدم في ري تلك الأراضي باتجاه المجرى الرئيس للنهر. فقد بات ذلك ينذر بكارثة بيئية خطيرة تهدد الحياة البشرية في حوض نهر الفرات في العراق، فضلاً عن تهديدها للانتاج الزراعي والحيواني فيه، ولكن أقامة المشاريع التركية قد أثر كثيراً على خطط المشاريع العراقية، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات المائية (3).

وتتعرض الآثار المترتبة على نقص مستوى الوارد المائي على :

1- السكان : يعد عامل السكان من أهم العوامل التي تحدد الطلب على المياه، اذ يؤثر هذا العامل في جميع الاستخدامات المختلفة للموارد المائية بكل أشكالها، ووفقاً للتحليل الاقتصادي فإن ارتفاع معدل السكان لا ينصرف الى الارتفاع بمعدلات الاستهلاك لأغراض الشرب والنظافة والصحي فقط، كما يبدو للوهلة الأولى بل انه يشمل ما يتطلبه هؤلاء السكان من الغذاء والكساء والمواد الانشائية والاحتياجات الصناعية الأخرى، ونستطيع أن نقول أن ارتفاع الطلب على المواد الغذائية وبالأخص الحبوب (كونها تشكل المادة الأساسية في غذاء الفرد) تجعل من ارتفاع معدل السكان يشكل خطورة على اي مجتمع ولا سيما المجتمعات التي تعاني من اختلالات في القطاع الزراعي والجانب المائي.

(2) احمد عمر الراوي وآخرون، تأثير سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق، مصدر سابق، ص14، 15.

(3) علي جمالو، اثرثة فوق الفرات (النزاع على المياه في الشرق الأوسط)، ط 1، دار رياض للكتب والنشر، حزيران 1996، ص 57، 58.

**2- الزراعة :** تختلف كمية المياه المطلوبة للأغراض الزراعية بحسب طريقة الري المتبعة في الارواء. وقد تدرج الانسان في اعتماده طريقة الري بحسب التطور الزمني، فمنذ اكتشاف الزراعة اعتمد الانسان على الأمطار في أرواء الأراضي، إلا أن تفاوت معدلات الهطول بحسب المكان والزمان دفع الانسان الى الاعتماد على نفسه في سقي المحاصيل من المياه السطحية، وهذا ما يفسر نشوء الحضارات بالقرب من الأنهار في شمال وجنوب العراق، ومع تقدم الزمن وارتفاع نمو السكان وانخفاض العرض المائي (بسبب التغيرات المناخية) أدرك الانسان أهمية هذا المورد في ظل عيوب أساليب الري المعتمدة المتمثلة بالري السحي والري بالغمر(1). ونذكر أهم أساليب وطرائق الري المستعملة في العراق :

#### أ- أساليب الري

(1) أسلوب الري بالواسطة. ويقصد به عملية إيصال المياه الى الأراضي الزراعية عن طريق رفعها أما بواسطة وسائل قديمة كالكرود (ويقصد به آلة ترفع الماء من النهر أو البئر القريب منه الى المزارع والبساتين) والنواعير والطاحونات، أو بواسطة الوسائل الحديثة كالمضخات والماطورات. ولهذا الأسلوب مميزات أولها تتمثل في تقليل الضائعات المائية فضلاً عن قدرة المضخات في السيطرة على تدفق المياه الى الأراضي الزراعية والتحكم بسرعتها من مكان الى آخر، ومع ذلك لاتخلوا من السلبيات التي منها ما يتعلق بزيادة تكاليفها فهي تكلف المزارعين نفقات كثيرة، الأمر الذي يدفعهم الى وسائل استبدالها بوسائل ري قديمة أو عن طريق اختيارهم محاصيل زراعية لاتتطلب الا الى كميات قليلة كما وأنها ذات مردود اقتصادي يعود عليها بالنفع كمحاصيل البستنة مثلاً(2).

(2) أسلوب الري السحي. ويرتبط بالأراضي الزراعية ذات الانحدار التدريجي التي يكون مستواها دون مستوى سطح المياه الجارية في الأنهار والجداول الاروائية التي تجاورها، وتعد منطقة أحواض الأنهار والمناطق المحصورة بين الجداول الاروائية من المناطق التي يتبع فيها هذا الأسلوب وهي بذلك لاتحتاج سوى فتح ثغرات تتناسب منها المياه سحياً مع انحدار سطح الأرض. وهذا الأسلوب رغم بساطته وقلة تكاليفه لا يصلح للماء الى الحقول الزراعية الا انه لا يخلو من نتائج سلبية، منها ضياع كميات من المياه عن طريق الجريان السطحي فينصرف الى قنوات التصريف دون فائدة، كما لا يتم الأخذ بمبدأ المقننات المائية التي تحتاجها المحاصيل ولاسيما في فصل الصيف عند الري نهاراً، لتتشارك مع عوامل أخرى لتبرز مشكلة التملح في التربة، فضلاً عن الضائعات المائية بفعل زيادة قيم الرش والتبخر اذ تزداد مع زيادة المساحة المزروعة التي تتطلب زيادة الحصة المائية التي تفوق في أحيان كثيرة ما هو مقرر لها(3).

(1) بثينة حسيب الشريفي، الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2006، ص33.

(2) علياء حسين البوراضي، تقويم الوضع الاروائي والاستغلال الأمثل لمصادر المياه في منطقة الفرات الأوسط، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الكوفة، 2006، ص163.

(3) ألاء إبراهيم الموسوي، التحليل الجغرافي للانتاج الزراعي (النباتي) في قضاء الشامية للمدة من (1997-2006)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2008، ص72.

## ب- طرائق الري

## 1) طريقة الري بالأحواض :

وتنتشر هذه الطريقة في المناطق ذات الانحدارات الخفيفة والتي تكون أكثر ارتفاعاً من الأراضي التي تستعمل طريقة الري بالغمر، حيث يتم توزيع المياه بوساطتها من خلال قنوات تجهيز وقنوات فرعية تنتقل المياه من أعلى نقطة فيه وحتى أول حوض قريب من المصدر الاروائي، تقوم كل قناة حقلية واحدة بارواء خطين من الأحواض الواقعة على جانبيها أو قد تجري تغذية المياه من حوض لأخر، وهذه الأحواض تختلف في أشكالها وأحجامها تبعاً للانحدارات الأرضية، فأما أن تكون أحواض مستطيلة وهذه تتبع في الأراضي ذات الانحدارات المنتظمة أو أن تستعمل الأحواض الكفافية وذلك في الأراضي ذات الانحدارات غير المنتظمة، حيث يتم أعدادها بشكل أكتاف تمتد باتجاه خطوط الكفاف(٤)

## ٢) طريقة الري بالغمر:

يضاف الماء على وفق هذه الطريقة الى سطح الأرض فينسب فوقه بتأثير الجذب الأرضي، وتستعمل هذه الطريقة عندما تكون المياه متوفرة بكميات كبيرة ويتم أرواء مساحات واسعة ومحاصيل متنوعة في أن واحد ويمتاز هذا الأسلوب بأن نسب الضائعات المائية تكون كبيرة وتؤثر في صفات التربة الفيزيائية مثل التغدق وظهور الأملاح، لذا تتطلب هذه الطريقة متابعة مستمرة من قبل الفلاح خشية من انتقال المياه الى حقول أخرى من غير المخطط ربيها في المدة نفسها، وتطبق هذه الطريقة في المناطق التي ينتشر فيها أسلوب الري السيحي.

## ٣) طريقة الري بالمروز:

تتمثل هذه الطريقة بقنوات صغيرة ذات سعة مائة محددة تحفر في الأرض على مساحات منتظمة يتحدد طولها عوامل عدة أهمها نوع التربة وانحدار الأرض وحجم التصريف. والمرز هو الجزء المرتفع من التربة وعلى الرغم من ارتفاع الكلفة الابتدائية لعمل المروز، إلا أنها تمتاز بإيجابيات لعل أهمها قلة الضائعات المائية الناجمة عن التبخر والتسرب وقلة مشكلة التغدق وإمكانية القيام بعمليات خدمة التربة والمحصول الزراعي، فضلاً عن إمكانية الجودة في السيطرة على تجهيز المياه(١).

## وهناك طرائق ري حديثة وهي :

## ١- طريقة الري بالتنقيط

هي من طرائق الري الحديثة التي بدأ تطبيقها داخل البيوت الزجاجية ومن ثم اتسع نطاق استعمالها في أرواء مساحات واسعة في الحقول الزراعية خاصة في المناطق الجافة التي تعاني من نقص المياه ومشاكل الملوحة وغيرها من المشاكل التي تعاني منها التربة، إذ أن نظام الري بالتنقيط يعطي إنتاج عالي حتى في حالة استعمال مياه مالحة للري كما يمتاز بخصائص تمكن من الحصول على محتوى رطوبي عالٍ دون حصول مشاكل تتعلق بالتهوية في المناطق

(4) علياء حسين البوراضي، تقويم الوضع الاروائي والاستغلال الأمثل لمصادر المياه في منطقة الفرات الأوسط، مصدر سابق، ص ١٧٢.

(1) ألاء إبراهيم الموسوي، التحليل الجغرافي للإنتاج الزراعي (النباتي) في قضاء الشامية للمدة من 1997-2006، مصدر سابق، ص 77، 78.



## ٢- طريق الري بالرش

هي من طرائق الري الحديثة، حيث تقدم المياه الى التربة على شكل رذاذ يشبه الى حد ما سقوط المطر، فيجري ضخ المياه في شبكة من الأنابيب الى أن تصل فوهة المرشحة الضيقة لتنتشر على شكل رذاذ، أو قد توزع المياه بوساطة رشاشات مركبة على خطوط تسمى الفرعيات والتي بدورها تكون موزعة على مواسير فرعية وبمسافات متساوي من بعضها، وتوضع هذه الرشاشات فوق حوامل لها تكون عبارة عن أنابيب توصيل راسية تتوزع على خطوط الرشاشات المتوازية في نظام معين قد تكون بشكل مربع أو مستطيل أو مثلث لذلك فهي طريقة حديثة ومتطورة حسب تطور التكنولوجيا العلمية (٢).

نستنتج مما تقدم أن طرائق الري التقليدية غير كفوءة مقارنة بطرائق الري الحديثة، الذي يؤدي أتباعها الى ترشيد في استهلاك مياه الري وتقلل الكثير من الجهد والوقت والكلفة.

## ٣- زيادة التصحر واتساع رقعة الأراضي الجافة والمتصحرة :

تعد مشكلة التصحر من المشاكل الانسانية والتي أصبحت من أخطر التحديات التي نواجهها في الوقت الحاضر، ويعرف التصحر Desertification بمعناه الشائع بأنه (قابلية الصحراء أو الظروف شبه الصحراوية للامتداد عبر حدودها واكتساح الأحزمة الخضراء والخصب وتحويلها الى ارض قاحلة) (٣)، وكما يعرف بأنه (استمرار وتقهقر حالة الأرض الزراعية العام وانحسار في الأراضي الجافة كلياً أو جزئياً في المناطق شبه الجافة من أرضنا وما يسببه من ضعف كبير وخلل في التوازن البيئي) (٤). وللتصحر درجات أربعة تتمثل في:-

١. تصحر أولي خفيف Slight : ويحدث فيه تغير نوعي وكمي للغطاء النباتي للتربة.  
٢. تصحر متوسط Moderate: ويحدث فيه انجراف وتعرية خفيفة للتربة، وانخفاض ملحوظ في الانتاج النباتي.

٣. تصحر شديد Sever : ويتضمن زيادة الانجراف وانخفاض كبير في الإنتاجية.  
٤. تصحر شديد جداً Very Sever : وتصبح فيه الأراضي جرداء وتتقدم قدراتها الإنتاجية وتتحول الى كثبان رملية أو حولف صخرية أو أراضي مالحة.  
ويحدث التصحر لعاملين رئيسيين هما :

أولها : العوامل الطبيعية : مثل قلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها من حيث الموسم وتباين كمياتها أولاً، وارتفاع التبخر ثانياً، ونشاط حركة الكثبان الرملية. وثانيها : العوامل البشرية : تتمثل بالضغط السكاني الذي ينتج عنه مزيداً من التوسع الزراعي في الأراضي الانتقالية

(2) علياء حسين البوراضي، تقويم الوضع الاروائي والاستغلال الأمثل لمصادر المياه في منطقة الفرات الأوسط، مصدر سابق، ص ١٧٤، ١٧٥.

(3) عتاب يوسف اللهيبي، مشكلة التصحر في منطقة الفرات الأوسط وأثارها البيئية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص ١٣.

(4) علي صاحب الموسوي، ظاهرة التصحر مشكلة بيئية خطيرة، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ع ٩، ٢٠٠٨، ص ٢٠.

الهامشية، وزيادة أعداد المراعي واستعمال مياه الري المفرط والقطع غير المبرمج للأشجار والهجرة وغير ذلك، كل هذا يؤدي الى تسريع التصحر(٥).

ومع تزايد السدود في تركيا سوف تتناقص كميات المياه المتدفقة الى العراق، ومعها ستخسر الأراضي الزراعية أكثر فأكثر وسوف يؤثر ذلك على حياة السكان و أولى نتائجه هي الهجرة الداخلية وتبدل أنماط المعيشة، ولن تبقى دول الجوار بمنأى عن آثار هذا التبدل الطارئ والذي قد لايعرف بأي اتجاه يسير، ناهيك عن الوضع البيئي وانتشار الأمراض بسبب شحة في المياه الصالحة.

وتذكر المصادر الإعلامية إن حالة نهر دجلة في العراق معافى أكثر من نهر الفرات، والحقيقة أن كارثة نهر دجلة القادمة هي أعظم واكبر من نهر الفرات بسبب دولتين مجاورتين وليس دولة واحدة، فلنهر دجلة أربعة روافد داخل العراق وهي نهر الزاب الأعلى ونهر الزاب الأسفل ونهر العظيم وديالى، والعديد من منابع هذه الروافد تقع في إيران، وان هذه الروافد الأربعة ليست الوحيدة التي تنبع من إيران وتتجه باتجاه العراق أو تصب في نهر دجلة.

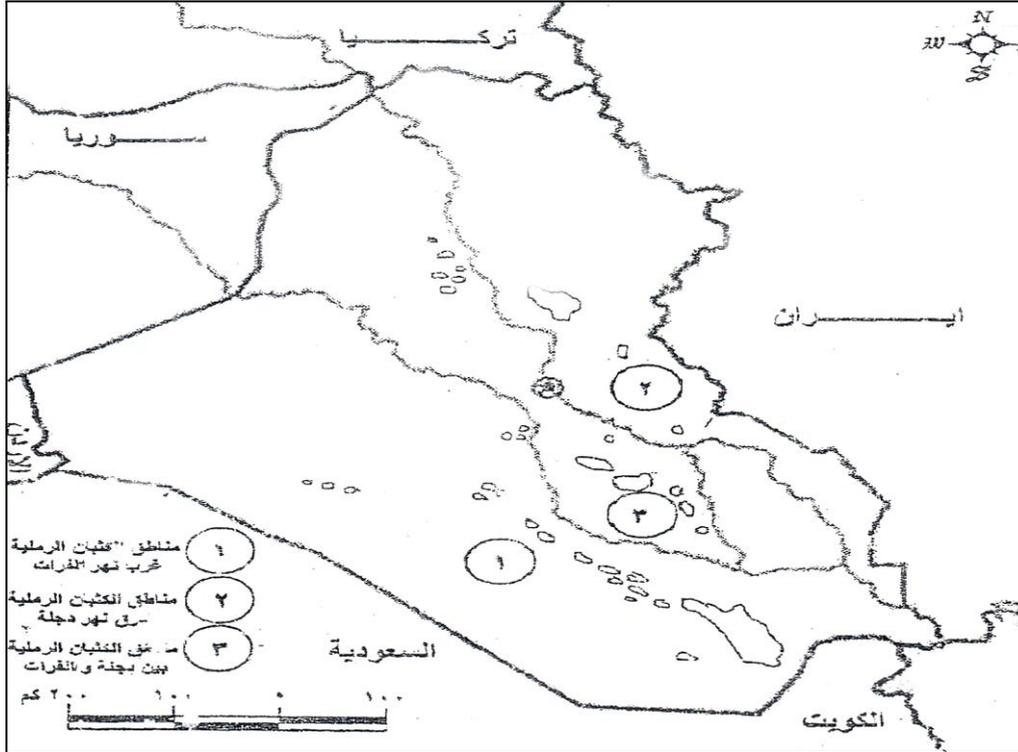
فمن ناحية تركيا فأن مشروعها يكمن في سد (أليسو) الضخم والذي سوف يفوق حجمه سد أتاتورك وسيغرق مدينة تركية وهي مدينة (حسن كيف) وسعته (١٠،٤) مليار م<sup>٣</sup> من المياه العذبة و عرض السد نفسه (٢) كم، أما بحيرته فمأهولة الحجم وتهدف تركيا الى توليد الطاقة الكهربائية التي ستبيعها الى العراق ودول أخرى، وكذلك تطور الزراعة والبزل ورفع حياة السكان في تلك المنطقة من تركيا وبالمقابل بضخ مياه البزل المالحة لما بعد السد لتكون جزء من المياه المتدفقة الى العراق كما يقول الخبراء في المياه.

وسيكمل سد أليسو في عام ٢٠١٢ ومن اجل ملأه سيقضي على ثلث الأراضي الزراعية في العراق البالغة (٤) ملايين دونم كما يقول تقرير مجلة المعرفة الذي أعده خبراء في المياه سيحرم الملايين من الفلاحين من مصادر رزقهم وسيدفعهم الى الهجرة وترك مهنة الزراعة المنتجة الى مهن الوظائف في المدن. فضلاً عن تغيير أساليب المعيشة وانخفاض الانتاج الزراعي وتتطلب الاستيراد أكثر فأكثر وبالتالي زيادة رقعة الجفاف (١). ويوضح الشكل رقم (٤) المناطق المتصحرة في العراق والمتأثرة بالكثبان الرملية.

(٥) نجلاء هاني الشمري، التوزيع الجغرافي للصناعات الملوثة في محافظات اقليم الفرات الأوسط وأثارها البيئية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص ٦٩.

(١) مياه العراق لا بواقي لها

http : www.iraqibeacon word press.com.



شكل رقم (٤)

## التوزيع الجغرافي للمناطق المتصحرة في القطر العراقي والمتأثرة بالكثبان الرملية

المصدر/ د. علي صاحب الموسوي ظاهرة التصحر مشكلة بيئية خطيرة (دراسة لأسبابها وأبعادها عالمياً وقطرياً مجلة البحوث الجغرافية، ع ٩، ٢٠٠٨، ص ٦١).

## ٤- زيادة نسبة ملوحة التربة

تعاني التربة العراقية من تقشي الأملاح وبخاصة الأراضي المروية منها، والملوحة ليست ظاهرة جديدة على التربة العراقية، بل تعد ظاهرة طبيعية جاءت نتيجة لظروف المناخ الجاف وشبه الجاف وانعدام التصريف الطبيعي للمياه الجوفية والاستغلال السيئ للأراضي المتمثل بعدم الانتظام بزراعة المحاصيل التي تساعد على تنقية التربة بشكل دوري ومستمر فضلاً عن احتواء مياه الأنهار المستخدمة في الارواء على نسبة عالية من الأملاح وتحدث الملوحة نتيجة عوامل طبيعية وبشرية وهي من المشاكل الرئيسية التي تجابه الزراعة ونتاج المحاصيل (١).

## ٥- جفاف الاهوار التي تتغذى بمياه النهرين كهو الحمار والحويزة

تقع الاهوار في المنطقة الواقعة في الجنوب الشرقي من العراق، ما بين نهري دجلة والفرات التي وصفها (كافن يونك) في كتابه العودة الى الاهوار "أذا أردت الجنة فهي موجودة هناك بين دجلة والفرات كما أن بين النهرين عالماً واناساً طيبين".

(١) سعدالله نجم عبد الله النعيمي، علاقة التربة بالمياه والنبات، كلية الزراعة، الموصل، 1990، ص 299.

ويعد هور الحويزة اكبر هذه الالهوار ويمتد بين محافظتي البصرة وميسان فضلاً عن هور الحمار الذي يمتد بين محافظتي الناصرية والبصرة، فضلاً عن عدد كبير من الالهوار متوسطة الحجم الممتدة بين محافظتي ميسان والناصرية والبالغ (١٣) هور، مثل الهوار السعدية والمشرح وأم اللطيف، فضلاً مجموعة كبيرة من الالهوار صغيرة الحجم المنتشرة في معظم محافظات الجنوب.

وان الأراضي التي تم تجفيفها كانت أكثر عرضة للتصحر وهذا ما أكدته العديد من المنظمات الدولية داعمة رأيها بحجة أن الطبقة العلوية المرفوعة من التربة قد استعملت الدفات الترابية لقطع المياه (بحجة أنها طبقة مالحة لاتصلح للزراعة) مما أدى الى كشف الطبقات الرخوة للهواء وتعرضها للتعرية الشديدة فضلاً عن الآثار الجانبية الأخرى المتمثلة منطقة الالهوار كموقع سياحي واقتصادي والآثار البيئية التي نتجت عن الجفاف، كفقدان العديد من الحيوانات ومن أهمها الأسماك، إذ تعد الالهوار من أفضل المسطحات المائية الملائمة لنمو الموارد المائية، وانقراض العديد من الحيوانات النادرة (٢). وشكل رقم (٥) يوضح الالهوار قبل تجفيفها.

لم تعد كارثة المياه في وطننا شأن خبراء موارد، بل هي شأن عام تصيب آثاره البشر والزرع والدواب والبيئة وحياء جميع المواطنين على حد سواء فحين يجري الحديث عن الموارد المائية وأهمها المياه التي جعل الله تعالى كل شئ حي منها فأن خبراء الموارد هم فرسان الميدان ومن حقهم أن يعطوا آرائهم بشأن موارد بلادهم لأنه شأنهم قبل غيرهم، ومن واجبهم أن ينبهوا مواطنيهم الى مواردهم التي هي جزء من المال العام والثروة الوطنية ولكن حين نصل الى مرحلة الجفاف والعطش وامت المزارع والثروة الحيوانية بسبب الهدر والإهمال التاريخي داخلياً لهذا المورد أولاً والنظام الواقع على البلاد ومن قبل الجيران والأخوة ثانياً والضعف مع الإهمال والتسيب من قبل السلطة.



الاهوار قبل تجفيفها كانت من المسطحات المائية النادرة في العالم ومرشح طبيعي للجو  
شكل رقم (٥)

المصدر/ مياه العراق لا يواكي لها [http://www.iraqibeacon word press.com](http://www.iraqibeaconwordpress.com).

(2) بيثينة حسيب الشريفي، الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، مصدر سابق، ص40.

## المبحث الثالث

### السياسة المائية التركية وموقف العراق منها

أولاً : طبيعة العلاقات التركية العراقية.

ثانياً : السياسة المائية التركية تجاه العراق.

ثالثاً : موقف العراق من السياسة المائية التركية.

رابعاً : الاتجاهات الحديثة في السياسة المائية.



## أولاً : طبيعة العلاقات العراقية التركية :

تعود العلاقات العراقية التركية الى مراحل طويلة من التاريخ الحديث منذ أيام الإمبراطورية العثمانية الى يومنا هذا وتجمع البلدين الكثير من الروابط الثقافية والدينية والعرقية، كما أن تاريخ علاقاتهما أنتج علاقات اقتصادية وسياسية متشابكة، فضلاً عن موقع تركيا الجيوستراتيجي واشتراكهما بحدود برية مع العراق، وجريان نهري دجلة والفرات في البلدان جعل مسألة التعاون بينهما امراً لا مفر منه.

شهدت العلاقات العراقية التركية استقراراً نسبياً منذ اتفاقية لوزان عام 1923 بعد الحرب العالمية الأولى التي خسرتها الدولة العثمانية حتى التسعينات من القرن الماضي.

ولم يعكر صفو هذه العلاقات سوى بروز بعض المشاكل التي تظهر بتحريك خارجي، حيث أن تأثير الغرب على السياسة الخارجية التركية واضح، فضلاً عن سعي تركي لأبراز فاعليتها في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو NATO) ورغبتها العارمة للانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة، فضلاً عن بحثها لدور فاعل ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط كل ذلك جعل تركيا تتحرك بصورة تثير شكوك جيرانها وخصوصاً العراقيين.

يمتد تاريخ العلاقات العراقية التركية الى قرون كثيرة داخل التاريخ الماضي بحكم شكل موقعي جوارهم فضلاً عن امكانات تركيا وقوتها في بعض مراحل التاريخ عندما كانت تنربع فيها الدولة العثمانية على اغلب دول الشرق (1).

ومرت العلاقات العراقية التركية بمراحل عديدة لكل منها خصائصها وسماتها وسلبياتها وايجابياتها :-

(1) ظلال جواد كاظم، الأهمية الجيو استراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية، مصدر سابق، ص 84.

## المرحلة الأولى (1923-1945)

تعد قضية الموصل من أهم القضايا التي بقيت معلقة بين الحكومتين العراقية والتركية، وكانت القوات البريطانية، قد احتلت الموصل عام 1918، وبقيت الحكومة التركية منذ ذلك الوقت تطالب بالموصل وتعدّها جزءاً من بلادها(2).

وظلت الحالة على هذا المنوال حتى اشترطت معاهدة لوزان عام 1923 (معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء) تسوية قضية الحدود العراقية التركية بالاتفاق بين بريطانيا وتركيا(3). وكان الأتراك منذ عام 1921 الى أواخر عام 1925، يعكرون صفو الأمن على الحدود العراقية الشمالية والشرقية سواء عن طريق الدعاية أو بمناوشات جيشهم المنظم أو بعصاباتهم. وعرضت هذه المشكلة على عصبة الأمم التي استطاعت بدورها إعطاء الموصل الى العراق في عام 1925 ونتيجة لقرار عصبة الأمم، عقدت تركيا مع العراق معاهدة حسن جوار في عام 1926 وهي المعاهدة العراقية التركية البريطانية. وقد أنهت تركيا بموجبها الخلافات حول عائدة لواء الموصل واعترفت اعترافاً مطلقاً بوحدة العراق الوطنية، وان الموصل جزء من العراق. وقد أخذت العلاقات بعد هذه المعاهدة، تشهد تحسناً تدريجياً لتصل الى أبعاد ايجابية متطورة، اذ أعلنت اعترافها بالعراق عام 1927، أعقبتها إقامة علاقات دبلوماسية بين العراق وتركيا عام 1929، وتبادل الزيارات بين كبار مسؤولي البلدين، وخاصة زيارة الملك فيصل الأول الى تركيا في تموز 1931. وفي عام 1932 عقد نوري السعيد مع الجانب التركي ثلاث معاهدات الأولى بشأن تسليم المجرمين، والثانية اتفاقية الإقامة لرعايا البلدان، والأخيرة معاهدة تجارية. وفي عام 1937 عقد ميثاق سعد آباد بين كل من تركيا والعراق وإيران وأفغانستان وجاء فيه عدم التدخل بشؤون الداخلية وحل الخلافات بالطرق السلمية وصراعات حرمة الحدود، وفي عام 1944 وقعت تركيا معاهدة صداقة وحياد وعدم اعتداء مع كل من العراق والاتحاد السوفيتي سابقاً والمملكة المتحدة.

## المرحلة الثانية (1946-1961)

استمر السياسة الخارجية التركية تجاه العراق خاصة على ثوابتها التي وضعها أتاتورك وخليفته عصمت انونو. ففي عام 1946، وقعت تركيا مع العراق معاهدة جديدة للصدقة وحسن الجوار، وجرى التوصل الى جملة ملاحق تناولت قضايا الأمن والتربية والتعليم والثقافة والبريد والأمور الاقتصادية وتسليم المجرمين والتعاون القضائي(4). فضلاً عن البروتوكول الملحق بشأن تنظيم مياه دجلة والفرات وروافدهما بين العراق وتركيا، بناءً على أهمية القيام بإنشاءات وأعمال للوقاية على نهري دجلة والفرات وروافدهما لإدامة مورد منتظم من المياه، وتنظيم سبلها أثناء الفيضانات لإزالة خطر الغرق، حيث يظهر بنتيجة التحريات، أن المواقع الأكثر ملائمة

(2) محمود عبد الرحمن الزبيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) 1980-1993، مصدر سابق، ص 19.

(3) صبحي احمد العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، مصدر سابق، ص 318.

(4) محمود عبد الرحمن الزبيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) 1980-1993، مصدر سابق، ص 19، 20.

لإنشاء الخزانات والأعمال المماثلة التي سيقوم بها العراق على نفقته تماما، كائنة في الأراضي التركية، وحيث قد اتفقا على تأسيس محطات مقاييس دائمة في الأراضي التركية لتسجيل مقادير تلك المياه، وتبليغ العراق قراءات تلك المقاييس بانتظام(1).

وفي عام 1955 تأسس ميثاق بغداد ليوافق الحركة التحررية العربية المعادية للأحلاف الغربية في المنطقة وبعد حلف بغداد ابرزوا أهم أحداث هذه المرحلة في العلاقات العراقية التركية، فقد خطط الأمريكيون بإقامة هذا الحلف لمساعدة بريطانيا، وكانت غايتهم التصدي لحركة التحرر العربي والسيطرة على منابع النفط، ولإحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتي والدول المنظومة ولكن انهار ذلك على أثر سقوط النظام الملكي بعد ثورة 14 تموز 1958 وإعلان النظام الجمهوري في 31 تموز 1958 حيث أقدمت الحكومة الاعتراف رسميا بالجمهورية العراقية في الاجتماع الذي عقد في لندن وخروج العراق من حلف بغداد عام 1959.

ولم تشهد العلاقات العراقية التركية ما يعكر صفوها سوى الأحداث التي وقعت في مدينة كركوك العراقية في 26/10/1958، إذ أبدت الأوساط السياسية التركية قلقها من تلك الأحداث وأرادت استغلالها للتدخل في شؤون العراق الداخلية واستمرت العلاقات العراقية التركية على ما كانت عليه بفعل انقلاب 27/مايس/1960 الذي قام به الجيش في تركيا، ولم تشهد تلك العلاقات أي تطور بارز، نظرا لسياسة العزلة التي اتبعتها الحكومة التركية لمعالجة مشاكلها السياسية الداخلية في ظل عدم الاستقرار والصعوبات الاقتصادية التي واجهتها بعد الانقلاب.

### المرحلة الثالثة (1962-1969)

في بداية هذه المرحلة بدأ مسار السياسة التركية الخارجية، بالتراجع تجاه علاقاتها بالوطن العربي نتيجة عوامل ثلاثة:-

أولاً:- الأزمة القبرصية (1963-1964) وفشل تركيا في الحصول على الدعم الدولي.  
ثانياً:- انحسار التيار القومي العربي الوحدوي المتمثل بانفصال الوحدة السورية المصرية، وفشل مشروع ميثاق 17/نيسان/1963، المتمثل بالوحدة المصرية -السورية- العراقية، وبدا استحكام الحرب الباردة العربية.  
ثالثاً:- السياسة الحزبية التي اتبعتها حزب العدالة التركي برئاسة سليمان ديميريل، تجاه الأقطار العربية، المسماة بسياسة الباب المفتوح.

بدأت السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة تنظر وبصورة أكثر جدية إلى تقوية علاقاتها مع العراق. وعلى الرغم من اعترافها الرسمي بحكومة ثورة الثامن من شباط/1963، إلا أن الأوساط السياسية في أنقرة أبدت قلقها إزاء التطورات السياسية الجديدة في المنطقة العربية، بعد قيام ثورة الثامن من آذار/1963 في سوريا، والتقارب العراقي السوري مع مصر إثر محادثات القاهرة ما بين (14-17) نيسان/1963، التي انتهت بإعلان ميثاق 17/نيسان، المتضمن الاتفاق الثلاثي على قيام (الاتحاد الفيدرالي) بينهما وجاء رد الفعل التركي إزاء هذه الخطوة الوندوية مطابق للمواقف السلبية التي اتخذتها تركيا، إزاء أي اتحاد

(1) عوني عبد الرحمن السبعوي، العلاقات العراقية التركية 1932-1958، مصدر سابق، ص262.

أو تجمع عربي يقع جنوبها لاعتقاد الأتراك بأنه يشكل خطراً مباشراً على مصالح تركيا وأمنها القومي، ويقوي مركز سوريا في حسم خلافاتها ومشاكلها مع تركيا، وقد ظهر ذلك واضحاً في السياسة التركية والإعلامية، التي جاءت متسمة بطابع العداء والترقب والحذر، إذا أعلنت تركيا إغلاق حدودها مع سوريا، وأخذت في تحريك قواتها نحو حدودها الجنوبية المشتركة بين العراق وسوريا.

لكن السياسة التركية أخذت بالتحسن بعد عام 1965، اثر الانتخابات النيابية في تركيا، إذ عقدت اتفاقية تجارية مع العراق في 3/آب/1965 كما سويت عام 1966 القضايا المتعلقة بالحركات الكردية في المناطق الحدودية المشتركة بينهما. وعندما قامت ثورة (17-30) تموز 1968 في العراق، سارعت الحكومة التركية إلى الاعتراف الفوري لها، إذ لاقت استحسان الحكومة العراقية بذلك (2).

### المرحلة الرابعة (1970-1980)

امتازت هذه المرحلة بالصراعات الداخلية وتدخل القوات المسلحة في الشؤون الحزبية البرلمانية، ففي بداية هذه المرحلة، وبالضبط في عام 1971، قامت رئاسة الأركان التركية بإقصاء حكومة سليمان ديميريل، وشكلت حكومة مستقلة برئاسة نهاد أريم الوثيق الصلة مع السياسات الغربية، وكانت العوامل الاقتصادية، فضلاً عن عدم الاستقرار والعلاقات الحادة بين الأحزاب الرئيسية من ابرز العوامل التي دفعت القوات المسلحة الى التدخل عام 1971. بدأت تركيا في مازقها الاقتصادي، بالاقتراب من الأقطار العربية، ولاسيما الدولة ذات الإمكانات النفطية الهائلة، فبدأت بتطوير علاقاتها الثنائية عام 1972، التوقيع على بروتوكول اقتصادي تم التوصل مع الجمهورية

العراقية من اجل توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي، وخصوصاً في مجالات النفط والترانزيت والتجارة. وكان من نتيجة تنفيذ مشروع أنبوب نفط العراقي التركي، الذي ضمن تزويد تركيا بالنفط الخام. كما انه سهل للطرق إيجاد منفذ آخر لتصدير النفط الخام عبر إحدى الموانئ التركية على البحر المتوسط الى الأقطار الأوروبية، وشهدت هذه المدة تقدماً ملحوظاً في السياسة التركية تجاه العراق إذ أيدت تركيا قرارات تأميم النفط الذي مصدره العراق في حزيران عام 1972، وأبدت احترامها لوحدة العراق الوطنية ووقفت ضد سياسة ايران والولايات المتحدة الداعمة للتمرد الكردي في شمال العراق.

تحقق خلال المدة من 1976-1980 توسع كبير في العلاقات الاقتصادية بين تركيا والأقطار العربية، وخصوصاً العراق الذي تعده تركيا مفتاح علاقاتها مع العرب في ضوء العلاقات الودية الحسنة والتقليدية التي قامت بين تركيا والعراق. فقد ازداد استخدام الأتراك للعراق كطريق ترانزيت رئيسي لنقل البضائع الى السعودية والخليج العربي، كما جرى توسع في التعاون الثقافي والتبادل العلمي بين الجامعات والمعاهد والمؤسسات في كل من العراق وتركيا. وكذلك جرى تبادل الزيارات بين المسؤولين في أجهزة الصحافة والأعلام وأندية الشباب والرياضة.

(2) محمود عبد الرحمن الزبيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) 1980-1993، مصدر سابق، ص 28، 29، 30.

وهكذا يمكن القول أن العلاقات التركية ودول الجوار العربي (سوريا والعراق) تميزت خلال عقودها السابقة منذ عام 1923 الى 1980 بالميل الى اصطدام وخلال فترة صعود التيار العربي الوحدوي في الخمسينات وحتى منتصف الستينات، بعدها سعت تركيا الى ربط نفسها بحلف الأطلسي والكيان الصهيوني، واقامة تحالف مضاد للعروبة غريب الاتجاه يسعى الى جذب أقطار عربية الى خارج المنظومة العربية.

كما شهدت حقبة الستينات والسبعينات نمو المصالح التركية المرتبطة في الأقطار العربية، اذ تطورت علاقاتها مع العراق بشكل أكثر ايجابية، وان تطور السياسة التركية باتجاه الأقطار العربية، بقيت مرهونة بتغير السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية وعلاقتها مع الكيان الصهيوني، ومشكلة مياه الأنهار المشتركة(1).

### المرحلة الخامسة (1980-1990)

تحتل العلاقات العراقية التركية مكاناً بارزاً في جداول الأعمال لدى كل حكومة في أنقرة، انطلاقاً من الاعتبارات المصلحية بين الطرفين، وفي هذا السياق جرى الاستناد الى المباحثات العراقية التركية على ما ورد في بروتوكول تعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا لسنة 1971 والذي ينص على أن : (يشرح الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداءً من الفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية).

وفي عام 1980 عقد اجتماع بين العراق وتركيا، وكان على مستوى رؤساء، وقد تم التوقيع على بروتوكول نص على تشكيل لجنة فنية مشتركة أوكلت إليها مهمة إعداد تقرير فني يرفع إلى الحكومات وتحدد فيه الكمية المناسبة والمعقولة التي تحتاجها البلدان من مياه الفرات على حد تعبير البروتوكول. ووضع مخطط عام وشامل يربط عدداً من المشروعات المائية مههداً السبيل بذلك إلى مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير، وأدى قلق سوريا والعراق نتيجة لضخامة المشروع الى تشكيل لجنة تقنية ثلاثية عام 1980، ودلل قبول تركيا على الاشتراك في هذه المحادثات على أنها لا ترى في الفرات نهر تركيا، بل تعترف فيه أن للعراق وسوريا حقاً فيه(2).

ولم تستطع اللجنة المشتركة التي شكلت في العام 1980 أن تنجز تلك المهمة وذلك بسبب موقف الجانب التركي الذي حاول منذ بداية تشكيلها، تحريفها عن مهمتها الأساسية على أساس أن هدفها هو وضع ما اسماه (الاستخدام الأمثل للمياه)، الأمر الذي ينتج عنه صعوبات ومشاكل بالغة التعقيد، مما يبعد اللجنة عن هدفها الأساس الذي شكلت من اجله(3).

وعقد في عام 1983 اجتماع بين الأطراف الثلاثة لتدارس الوضع على أمل التوصل الى اتفاق يلبي مصالح كل الأطراف، وفي عام 1984 توسع وازداد حجم التبادل التجاري الى ما يقرب المليار (300) مليون دولار وازداد في عام 1985 ليصل قرابة ألفي مليار دولار وفي تلك السنوات أصبح العراق الدولة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا والثانية في قائمة

(1) محمود عبد الرحمن الزبيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) 1980-1993، مصدر سابق، ص 34، 35.

(2) حامد محمد السويدي، العلاقات العراقية التركية 1980-1990، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2003، ص 99، 100.

(3) علي جمالو، أثر ثروة فوق الفرات (النزاع على المياه في الشرق الأوسط)، مصدر سابق، ص 59.

الدول المصدرة إليها(4)، وأدى بروتوكول عام 1987 الى أن يشهد العام الذي تلاه غزارة في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين العراقيين والأتراك، بهدف بحث مسألة المياه. وفي عام 1988 زار العراق رئيس الوزراء التركي في المدة من (1-3) نيسان وتباحث مع الجانب العراقي، إذ أكد اوزال أن الاتفاقية التي أبرمتها تركيا مع سوريا تشكل اتفاقية ثنائية مؤقتة ولكن ستكون على صعيد ثلاثي، وان نقص تدفق المياه مشكلة يجب تسويتها بين العراق وسوريا.

أن اللجنة التكتيكية التي عقدت عام 1980 عادت أيضاً في نهاية عام 1989 وعقدت (14) اجتماعاً لكنها عجزت عن التوصل الى اتفاق ثلاثي حول استخدام المياه. ومن خلال دراسة العلاقات العراقية التركية وتطور الأزمات المائية بين البلدين وعلى مدار مدة عشرين عاماً كان محدوداً، إذ أن اشد أزمة مائية بين البلدين كانت عام 1990 تمثلت بقطع المياه لمدة شهر، وفعل تركيا هذا طرح سؤالاً جدياً حول مستقبل العلاقة بين العرب ودول الجوار الإقليمي في ضوء انتقال النزاع الصامت الى حيز الفعل المباشر وقدرتها على تخريب المشاريع الزراعية وتقليص أو زيادة منسوب المياه في السودان وبهذا فأنها تمتلك مفتاح الأمن الغذائي لثلاثين مليون نسمة من العرب. أن تركيا ومنذ أمد بعيد تستخدم المياه كورقة ضغط، فهي تارة تقدمها كورقة سلام من خلال مشروع أنابيب السلام وأحياناً ورقة ضغط ضد العراق وسوريا كما في عام 1990، ولذلك إقحام الكيان الصهيوني بهذا الموضوع. أن اتخاذ الحكومة التركية قرارها الفردي بقطع مياه الفرات لمدة شهر اعتباراً من 1990/1/3 كان لصالح مشاريعها الاقتصادية دون أعلام شريكها في الحوض كما تقضي الأعراف والمواثيق الدولية، مما أدى الى الحاق أضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة بكل من سوريا والعراق.

تبين من خلال البحث أن العلاقات العراقية التركية مع جارتها العربيتين تتأثر بمجموعة من العوامل ذات التأثير المحدود على العلاقات العربية التركية، إذ انه بوجود عوامل التنافس على الدور الإقليمي والعلاقات الاقتصادية ومشكلة الأكراد، فإن لمشكلة مياه الفرات تستخدم في بعض الأحيان كورقة ضغط لتحقيق مكاسب إقليمية واقتصادية بشكل يجعل من الممكن القول بأن العلاقات العربية التركية لم تشهد أزمة حقيقية بسبب الصراع على تقسيم مياه نهر الفرات، فيما كانت الأزمات الحاصلة أساساً في الموقف من القضية الكردية والتنافس على دور إقليمي متميز والموقف التركي من الصراع العربي الصهيوني(1).

### المرحلة السادسة (مستقبل العلاقات العراقية التركية)

أن الموقف التركي قد اشتمل على عدد من الثوابت كان على رأسها رفض تقسيم العراق، ومنع قيام دولة كردية مستقلة، الا أن هذا الموقف شهد تخبطاً أكثر من مرة نتيجة عوامل داخلية وإقليمية ودولية كثيرة زادها تعقيداً الجدال السياسي المحتدم الذي كان دائراً بين دوائر صنع القرار التركي.

كما أن الموقف التركي من احتلال العراق شديد الخصوصية لكونها حليفاً هاماً للولايات المتحدة، فضلاً عن أنها عضواً في حلف الشمال الأطلسي وعلى أراضيها أكبر قاعدة جوية

(4) عوني عبد الرحمن السبعوي، العلاقات العراقية التركية 1932-1958، مصدر سابق، ص 227، 228.

(1) حامد محمد السويدي، العلاقات العراقية التركية 1980-1990، مصدر سابق، ص 104.

أمريكية في المنطقة " قاعدة انجر ليك " لذا كان الموقف شديد التحفظ ازاء ضرب العراق خوفاً من أن يتحقق ما تخشاه تركيا وهو أن يؤدي ذلك الى قيام دولة كردية شمال العراق بشكل يؤجج النزعة الانفصالية لدى الأكراد في تركيا، فضلاً عن الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد التركي من جراء حرب جديدة في هذه المنطقة

وبذلك قامت السياسة التركية خلال الحرب الأخيرة على السعي لمنع حرب تؤدي الى تغير جوهرى في التوازنات القائمة والتدرج في التعاون مع الادارة الأمريكية تبعاً لمدى ارتفاع وانخفاض أمكانية حصول حرب، وعملت تركيا في هذا السياق على التنسيق الإقليمي للحيلولة دون نشوب الحرب والامتناع عن المشاركة فيها، غير أن الاحتلال وضع تركيا في محطة ٍ فاصلة، اذ خرجت خاسرة من حرب لم تشارك فيها، ووجدت نفسها خارج المعادلة العراقية بصورة كاملة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وبذلك اتخذت تركيا أفضل الخيارات التي تعتقد انه يخدم مصلحتها الوطنية، وذلك برفضها انتشار القوات الأمريكية والرغبة في الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه.

فضلاً عن خروج تركيا من حرب الخليج الثانية مثقلة بخسائر اقتصادية كبيرة بعد ان فقدت رابع اكبر شريك تجاري لها هو " العراق"، حيث وصل حجم تبادلها التجاري معه عام 1991 الى " خمسة مليارات دولار" سنوياً، فضلاً عن ماتكبده من خسائر جراء انخفاض حجم تجارتها مع دول الخليج الأخرى عبر الأراضي العراقية، وبسبب افتقادها لمصدر أساسي كان يمدّها بما يقارب من نصف احتياجاتها النفطية بأسعار مميزة نسبياً، فأدى ذلك الى تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية التي أصاب تركيا منذ عام 2000.

ان استراتيجية التعامل التركي مع الأزمة العراقية، كانت تستند الى مبدأ رئيس مضمونه الاستعداد لمختلف الاحتمالات بما يخدم التطلعات التركية الى تعظيم المكاسب ودرء المخاطر، التي هدفت الى تحديد دقيق للمسارات

الممكنة للتواجد في كل الاجتماعات التي تناقش الأزمة العراقية، حيث أعلنت تركيا خلال تلك المرحلة، أنها ترفض ضرب العراق خارج نطاق الأمم المتحدة، وان أي دور لتركيا لن يتحدد الا بعد الرجوع الى البرلمان. كما كانت تركيا ترغب في الانفتاح على العالم العربي بشكل اكبر لان " حزب العدالة والتنمية الإسلامي" الذي كان يحكم سابقاً مهتم بجيران تركيا من العرب أكثر من الحكومات السابقة، وكان الأتراك يحثون بلادهم على ان توسع نطاق اهتمامها بالعراق فسعت تركيا الى عمل أوثق مع هذا الجار المهم خصوصاً فيما يخص الأمن على الحدود وموضوع الأكراد في شمال العراق وجنوب تركيا. لأن وجود كيان فيدرالي كردي في شمال العراق قد يتحول في المستقبل المنظور الى دولة على أساس عرقي مما يؤثر على أكراد " تركيا " من جهة، ويفسح المجال لمعضلات إقليمية لا يحمد عقباها من جهة أخرى.

فضلاً عن خوف تركيا من حصول أكراد العراق على فرصة لضم " كركوك " المحافظة الغنية بالنفط، ذات الكثافة التركمانية الملحوظة في مركزها وبعض نواحيها قد يجعل من الفيدرالية الكردستانية قوة ذات اقتصاد قوي قادر على لعب دور مشهود في مستقبل العراق، وقد يحرم " تركيا " من التمسك ب(ورقة التركمان) التي تدعي بأن عليها حمايتهم ومساندتهم كونهم ينحدرون من أصل عرق تركي، كما هو معروف ومعلن. لقد كانت تركيا راغبة في

تنفيذ الرغبة الأمريكية - على الرغم من معوقات عراقية وإقليمية وتركية داخلية - لإرسال قوة برية مؤلفة من (10000) جندي، لهي خطوة كانت يمكن أن تؤمن ردعاً مباشراً لأكراد العراق للحد من تطلعاتهم - حسب المنظور التركي - نحو تشكيل دولة مستقلة أو تأسيس فيدرالية مؤثرة على مستقبل المنطقة، وتفادي تمركز آخر لمقاتلين من حزب العمال الكردستاني في العراق من ناحية، ولتأمين صلات أوثق مع تركمان العراق من ناحية أخرى، وإن عدم تنفيذ هذه الرغبة التركية ليس إلا- ربما- خطوة مرحلية تحاول " تركيا " التخفيف بواسطتها من حدة المواقف التي اتخذت بهذا الشأن، ريثما تظهر فرصة ما دامت حكومتها قد استحصلت موافقة المجلس الوطني التركي الكبير على نشر قوة عسكرية في ربوع العراق.

وفي الجانب العراقي ومن الناحية الاستراتيجية، فما دام الاحتمال الأكبر أن الولايات المتحدة ستحفظ بالعديد من القواعد العسكرية في بعض بقاع العراق- حسب ما يشير الى ذلك أكثر من وثيقة رسمية، وحتى اذا قامت بسحب قواتها المتواجدة في العراق - فان العراق سيغدو جزءاً من التمرکز الأمريكي الاستراتيجي في قلب هذه البقعة الحساسة من العالم... وعندما ستنتصل حدود العراق البرية مع حلف الناتو في شطره الآسيوي المتمثل ب " تركيا " ... لذلك فأكبر الظن أن تحالفاً استراتيجياً عسكرياً بين تركيا وبغداد سوف يكون سهل التحقيق قد يوفر لتركيا فرصة مناورات على المستوى الإقليمي.

ومن جانب آخر وكدعم لتحركها كانت تركيا قد رحبت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي وعدته خطوة ايجابية في الطريق السليم، على الرغم من ان تركيا كان لديها تحفظات على تركيبة مجلس الحكم لأنه لم يعكس كامل المجتمع العراقي ولكن كان أفضل من لاشيء. كما بدأت تركيا السعي الى لعب دور اكبر لإيجاد علاقات جيدة مع الحكومة العراقية الجديدة، وخاصة بعد الزيارات المتبادلة بين البلدين لبحث العلاقات الثنائية بينهما، حيث قام رئيس الجمهورية في العراق، بزيارة الى تركيا من اجل توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة والتعاون النفطي فأن تجارة الترانزيت تلعب دوراً هاماً في العلاقات الاقتصادية بين البلدين والاستفادة من الارث التاريخي الاسلامي المشترك لفتح آفاق جديدة في العلاقات بين البلدين فضلاً عن حاجة في إيجاد صيغ ثقافية مشتركة لتقارب بين شعوب العراق وتركيا وإيران واسيا الوسطى لوجود عوامل مقاربة من الممكن الاستفادة منها.

كما رفعت تركيا تمثيلها الدبلوماسي في العراق الى درجة سفير وأعلنت حكومتها، أنها تطمح في المستقبل المنظور الى إنشاء مشروع السكك الحديدية الذي يمر من تركيا الى العراق عبر سوريا بمسافة 70كم داخل الأراضي السورية والذي تريد تركيا منة بلداً أمنياً ومستقراً(1).

## ثانياً : السياسة المائية التركية تجاه العراق.

(1) ظلال جواد كاظم، الأهمية الجيو استراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية، مصدر سابق، ص153، 155.

تعد تركيا من الدول الغنية بالموارد المائية، حتى أنها توصف بكونها دولة ذات تخمة مائية، حيث تقدر مواردها المائية السنوية بنحو (203) مليارم3 تستخدم منها (15,6) مليارم3 فقط.

وتتمتع تركيا بهطول مطري وثلجي كبير يقدر بنحو (600) مليارم3 سنويا. وتغذي هذه الأمطار أكثر من (26) نهراً رئيساً في تركيا. يتم تغذية معظمها من داخل تركيا وبمقدار (196) مليارم3 والباقي البالغ (7) مليارم3 يتم تغذيته من خارجها هذا فضلاً عن نحو (9,5) مليارم3 من المياه الجوفية(2).

دأبت تركيا منذ القرن الماضي باعتماد سياسة مائية تمثلت بإنشاء شبكة سدود وخزانات في طول مجرى نهري دجلة والفرات دون الرجوع الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن قسمة المياه، مبررة موقفها هذا بطروحات ومفاهيم عديدة كمفهوم (تعريف حوض النهر) و (فكرة معادلة المياه بالنفط) و(سيادتها في النهرين بكونهما ينبعان من أراضيها) و(الانتفاع الأمثل)، وتبرر الحكومة التركية سياستها المائية بأستثمار امثل لمياه النهرين وهي اقرب للاحتكار منها إلى الاستثمار مستغلة أوسع وأضخم مشروع عرفته تركيا في العصر الحديث وهو مشروع

Great Anatolia project ويسمى اختصاراً بمشروع الغاب (GAP) ويضم المشروع (22) سداً منها (17) سداً على نهر الفرات و(5) سدود على نهر دجلة، فضلاً عن الأنفاق كنفق اورفه الذي يعد أطول نفق اروائي من نوعه في العالم ويأخذ مياهه من خزان سد أتاتورك لارواء أراضي تقع خارج نطاق حوض الفرات(1).

وترى تركيا ان نهري دجلة والفرات ليسا نهريين دوليين وينطبق عليهما وصف الأنهار العابرة للحدود Transboundary Rivers ولتركيا حق السيادة على مياهها وان المباحثات حول وضع النهرين يجب ان لاتركز على موضوع قسمة المياه، وإنما على موضوع الاستخدام الأمثل للمياه، وان هذين النهرين الذين ينبعان من أراضيها يشكلان مصدراً طبيعياً خاصاً بها، ولهذا ترفض تركيا مبدأ (اقتسام المياه) وتطرح مبدأ (استخدام المياه) وفقاً لدراسات ميدانية لمشاريع الري في كل من سوريا والعراق وتركيا، كما أنها تعطي الأفضلية لاستثمار مشاريع الري لمبدأ الاستخدام الأمثل الكفوء للمياه، ويتسم الموقف التركي من هذه المشكلة بتغليب المصلحة الوطنية على أي اتجاه آخر من ناحية والتصرف من منطلق (البقاء للأقوى) من الناحية الأخرى.

وفي الحقيقة لم تكن تركيا ترغب في الوصول الى أي حل لهذا الخلاف المائي، لكونها تريد مساومة العراق الذي يعد أغنى دول المنطقة للنفط والتي هي بأمس الحاجة إليه، فعن طريقه يتم تجهيزها بما تحتاجه من هذا المورد مقابل أبداء نوع من المرونة والتساهل مع مشكلة المياه المشتركة وترى تركيا الكثير من التبدد والضياع من طريقة استخدام المياه من

(2) مجذاب بدر العناد، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية والأمن الغذائي في العراق، مجلة دراسات استراتيجيية، بغداد، 2000، ص 4.

(1) بيثينة حسيب الشريفي، الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، مصدر سابق، ص 10.

قبل العراق وسوريا، فلا توجد مشاريع ري ولا تتوفر أساليب زراعية، كما ان نسبة كبيرة من مياه النهرين تذهب هدرًا من الخليج العربي دون ان ينتفع منها احد(٢).  
 حيث اسند الموقف التركي الى مجموعة أفكار رئيسية وكما تلي :-  
 أ - السيادة المطلقة اذ تدعي تركيا أنها تمتلك حق السيادة المطلقة على مياه دجلة والفرات داخل أراضيها وطبقاً لذلك فأنها تبيح لنفسها التصرف بمياه النهرين دون مراعاة لحقوق الدول المتشابهة بالأنهار معها (العراق وسوريا).  
 ب - أما فيما يخص الاعتراف بالصفة الدولية للنهرين فأن القانون الدولي بمختلف مصادره عرف النهر الدولي بأنه النهر الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة. وأطلق على النهرين وصف المياه العابرة للحدود.  
 ج - ما بشأن عدم اعتراض تركيا بالحقوق المكتسبة، فأن موقف القانون الدولي واضح، وان معظم المعاهدات الدولية تنص الاستعمالات القائمة في كل البلدان المتشاطئة وان ماتمره تركيا من مياه الى سوريا والعراق هو " تضحية " منها وليس واجباً، كما ان تركيا لايمكن لها ان تتحمل ترك ترف سهولها في جنوب شرق الأناضول دون مياه لكي تتدفق المياه بغزارة من نافورات دمشق وبغداد(٣).  
 د - أما فيما يخص الاستخدام الأمثل للمياه فإن تركيا تعارض مبدأ القسمة لتحديد حصص المياه للبلدان الثلاثة ولتطبيق هذه الخطة تقترح تركيا تشكيل عدة لجان فرعية مهمتها إجراء دراسات تفصيلية في البلدان الثلاث عن واقع الموارد المائية والزراعة وأصناف التربة والتخطيط الهندسي للمشاريع الحالية والمستقبلية وجداولها الاقتصادية ووضع معايير محددة للأراضي التي تخصص لها المياه.  
 هـ - أما في مجال عدّ حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً، فتصر تركيا على اعتبار حوض دجلة والفرات حوضاً واحداً وليس حوضين منفصلين.  
 لذا ترى ان مشكلة شحة المياه يمكن حلها وتأمين كامل متطلبات الدول الثلاث من مياه النهرين اذا قام العراق بتمويل المياه من دجلة الى الفرات. وعندما قررت تركيا تقرير مكانتها الدولية والإقليمية واعادة وضعها السياسي والاستراتيجي في المنطقة ووضعت على رأس أهدافها وطموحاتها خلق نفوذ مؤثر في منطقة الشرق الأوسط وقد وجدت في الكميات الهائلة من مياه الأنهار التي بحوزتها ضالتها المنشودة في تطوير سياستها الداخلية من جهة وتجسيد أهدافها الإستراتيجية في تحقيق دور إقليمي مؤثر في المنطقة(٤).  
 تعتمد الدول الثلاث المشتركة في حوض دجلة والفرات تعتمد الى حد كبير على مياهها من الناحية الاقتصادية، وخاصة نهر الفرات الذي يبدو ان سوريا والعراق تعتمد على استخدامه بشكل اكبر من تركيا وحاجتها إليه تفوق حاجة الأخيرة، خاصة وان لدى تركيا مياهاً وفيرة

(2) حامد محمد السويدي، العلاقات العراقية التركية 1980-1990، مصدر سابق، ص ٨٠

(3) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٢٧.

(4) حامد محمد السويدي، العلاقات العراقية التركية 1980-1990، مصدر سابق، ص ٨٢.

(5) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية بين التحدي والاستجابة، مصدر سابق، ص ١١٠.

ومصادر أخرى للمياه وامتلاك لمنابع الفرات جعلها قادرة على التحكم بمياهه خاصة في تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول حيث تعرضت سوريا والعراق لمشكلات كثيرة بسبب حجز مياه الفرات لملى خزان سد أتاتورك الضخم في العام ١٩٩٠، كما ان تنفيذ المشاريع التركية خفض من منسوب الفرات مما خلق أزمة بين كل من سوريا والعراق وتركيا (٥).  
أن الغاية من دراسة السياسة المائية التركية في حوضي نهر دجلة والفرات هي معرفة الخطط والبرامج التي تعتمدها في استغلال مياه النهرين. إذ ان هذا البحث يركز على مسألة الأبعاد السياسية للمياه فان هذا لا يأتي من منطلق العداء لتركيا ومصالحها الحيوية بل من منطلق ضرورة الإشارة الى سلبية الموقف الرسمي ومدى تأثيره في المصالح العربية جراء قيام تركيا بتنفيذ سلسلة من المشاريع المائية دون الأخذ بالحسبان الحقوق المكتسبة لكل من سوريا والعراق.

وتسعى تركيا في إطار الاستراتيجية الجديدة الى احتلال موقع متميز في منطقة الشرق الأوسط عن طريق استغلالها للفائض المائي وخصوصاً في التسعينات وحتى الآن حيث وضع زعماء تركيا السابقون والحاليون ولاسيما تصريحات الرئيس السابق (اوزال) الذي وضع استراتيجية مائية خاصة وسياسة لها تتجلى لنا بوضوح من خلال تصريحه الذي يقول فيه ((المياه التركية المصدر ولا يمكن للدول المستخدمة الحق في ان تقول لنا كيف نستخدم ثروتنا)) (١).

وفي هذا الجانب يمكن ملاحظة السياسة المائية التركية وإستراتيجيتها في استغلال المياه بما يأتي :-

### أولاً : مشروع جنوب شرق الأناضول (GAB)

اتجهت تركيا في استثمارها لمياه نهر الفرات في اتجاهين رئيسيين :

١ - استغلال مياه نهر الفرات للزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية.

٢ - بيع المياه للعرب وإسرائيل (٢).

بدأ التفكير بمشروع ألكاب منذ الخمسينات بإنشاء العديد من السدود على حوض الفرات الأعلى والذي ترمي تركيا من هذه السدود الى ترسيخ موقعها الاستراتيجي في الأطر الإقليمية من ناحية واستخدام ورقة المياه سلاحاً فعالاً لإخضاع الدول المجاورة لذلك يدخل هذا المشروع ضمن استراتيجية متكاملة يجري تنفيذها لتدعيم الاقتصاد التركي والتأثير على الاقتصاديات العربية المجاورة (٣). ويصفه بعض الخبراء بأنه ثالث أكبر مشروع تنموي اقتصادي، بينما يعتبره البعض الآخر انه ((أحد أكبر المشروعات التسع في العالم، او هو أحد العجائب السبع في

(١) محمود إبراهيم الحديثي، نهر الفرات والسياسة المائية التركية، مصدر سابق، ص 223، 230.

(٢) سوسن صبيح حمدان، البعد السياسي للعلاقات العربية- التركية وانعكاساتها على الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص ٨٢.

(٣) حسين حافظ وهيب، تركيا وسياسة المساومة الحرجة بين النفط العربي والمياه التركية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، أيلول ٢٠٠٤، ص ٣٨.

العالم الحديث)). وتقول المصادر التركية ان مشروع الكاب ليس مجرد سدود وقنوات وأنظمة ري وبرامج اجتماعية وحضارية، بل هو مجموعة من الأنشطة المتداخلة والمتكاملة (٤).  
واهم هذه المشاريع هي ما يأتي :-

١ - سد كيبان : يقع على نهر الفرات ويكُون بحيرة مساحتها (٦٨١،٨) كم٢ بطاقة تخزينية تقدر بنحو (٣١) مليار م٣. ويعتبر هذا السد من السدود الكبيرة والمهمة التي تم انجازها على نهر الفرات في تركيا، وهو سد إملائي صخري.

ويقع على الامتدادات الشمالية للنهر في نهاية مجرى المياه عند مضيق كيبان شرقي تركيا في وسط اقليم الازغ مؤخر التقاء فرعي نهر الفرات (فرات صو ومراد صو) بحوالي (١٠) كم عند كيبان ولم ينجز المشروع الا في عام ١٩٧٤ وذلك بسبب الصعوبات الفنية والطبوغرافية التي واجهت العمل (٥).

٢- سد قرقايا : يقع جنوب سد كيبان بنحو (٦٦) كم وقد اكتمل السد عام ١٩٨٦ وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخزان (٩،٥٨) مليار م٣ من المياه. ويتضمن محطات مولدة للطاقة الكهربائية تنتج نحو (٧،٣٥) مليار كيلو واط / ساعة (٦).

٣- سد أتاتورك : يعد الحلقة الرئيسية في المشروع واهم منشأته وأضخمها وقد بدأ العمل بإنشائه عام ١٩٨١ وُدشن في ٢٤ تموز ١٩٩٢ مع المحطة التابعة له. ويقع السد على بعد (٢٤) كم من مدينة بوزوفا و(٦٢) كم من مدينة شانلي اورفه وهو يعد الثالث في العالم من حيث قاعدته التي تبلغ (٤٨،٥) مليون م٣ وله ست بوابات فولاذية أبعادها (١٧×١٦) متر وقد تم تشييده على نهر الفرات. ويعد رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم (٧). والشكل رقم (٧) يوضح سد أتاتورك.

٤ - سد بيره جيك : يقع على بعد (٩٠) كم من مؤخر سد أتاتورك تبلغ سعته الخزنوية (٩٧٢) مليون م٣ ويقوم السد بتزويد الجزء الرئيس من مشروع غازي عينتاب الاروائي بالمياه، تبلغ طاقة محطته الكهربائية (٦٧٢) ميغا واط وتدعي تركيا ان لهذا السد فائدة كبيرة لكل من العراق وسوريا، فهو يقوم بتنظيم مياه الفرات لسد الطبقة السوري وسد البغدادي الواقع بعد سد حديثة (القادسية سابقاً) في العراق مع العلم ان كلا البلدين لا يحتاجان الى مثل هذا النوع من السدود خارج أراضيها، فالسدود والخزانات الموجودة فيهما قادرة على تنظيم عملية مجرى النهر لأكثر من سنتين متتاليتين (١).

٥- مشروع نفق شانلي اورفه : يعد هذا المشروع منشأة مهمة لتحويل مياه نهر الفرات الى سهول ماردين اورفه وحران وجيلان بينار من اجل ري أراضي هذه المناطق بالانحدار

(4) حسين مشتت الكرعاي، الثوابت والمتغيرات في الاستراتيجية التركية اتجاه العراق، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص ١٥٧.

(5) فاضل عبدالقادر الشخلي، السياسة المائية لدول الجوار الجغرافي على الأمن الوطني العراقي، مصدر سابق، ص 50.

(6) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص ١٩٢.

(7) محمود عبدالرحمن الزيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) ١٩٨٠-

١٩٩٣، مصدر سابق، ص ١٧٣.

(1) ريان ذنون العباسي، مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره على العلاقات العربية التركية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ٤٤.

والضخ، ويتألف نفق اورفه من نفقين متوازيين طول كل منهما (٢٦،٤) كم بقطر داخلي (٧،٦٢) م، وبلغ التصريف الأقصى للنفقين (٣٢٨) م<sup>٣</sup>/ثا وهذا النفق أطول واكبر الأنفاق المماثلة حجماً في الري على الصعيد العالمي (٢).

كما ان هناك سدود أخرى مخطط تنفيذها على الفرات مستقبلاً وهي (سد سلطان صو، سد هانغ، سد جات، سد حاج حيدر، سد مرسال، سد كايت، سد قرقاش) والسعة التخزينية لهذه السدود تقدر اجمالياً بـ (٣،٩٣٠) مليار م<sup>٣</sup> وتروي مساحة (٧١٤،٩) ألف دونم وتنتج طاقة كهربائية بمقدار (٢٤٧) هكتارواط (٣).

ولعل من ابرز المشاريع التركية المنجزة والمزمع انجازها في حوض نهر دجلة هي :-

١ - مشروع جزرة : يضم هذا المشروع سد جزرة ومحطته الكهرومائية وطاقته السنوية (١،٢٠٨) مليار كيلو واط / ساعة من الكهرباء، فضلاً عن مشروع ري يؤمن المياه اللازمة لري (٨٩) ألف هكتار من الأراضي الزراعية في وادي سيلوبي. ويقع الجنوب من سد اليسو قريباً من الحدود العراقية (٤).

٢ - مشروع محطة أيلي : وتقدر الطاقة الإنتاجية لهذه المحطة بما يقرب (٣،٨٣٠) مليار كيلو واط / ساعة من الكهرباء سنوياً.

٣ - مشروع كارزان : تبلغ طاقته الخزنية (٤٣٦) مليون م<sup>٣</sup>، ويهدف الى أرواء نحو (٦٠) ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وكذلك أنتاج طاقة كهربائية قدرها (٣١٥) مليون واط / ساعة سنوياً. ويقع على نهر (كارزان صو) احد روافد نهر دجلة صو (٥).

٤ - مشروع سد ديوه كيدي : ويقع على نهر فرطاق صو احد روافد دجلة صو شمال مدينة ديار بكر بـ (٢٧) كم، وتبلغ سعته الخزنية (١٩٥) مليون م<sup>٣</sup> من المياه، ومساحة بحيرته الاصطناعية (٣٢،١٤٠) كم<sup>٢</sup>، ويهدف المشروع الى أرواء مساحة من الأراضي تقدر بـ (٨٩٦٠) هكتار من سهول ديار بكر، وقد تم انجاز المشروع عام ١٩٧٢ (٦).

٥ - سد بطمان : يقع هذا السد على رافد بطمان احد روافد نهر دجلة، وتبلغ سعة الخزن الكلية فيه (١٠١٧) مليار م<sup>٣</sup> ويهدف الى ري (٣٧،٧٤٤) ألف هكتار من الأراضي ونتاج (٤٨٣) مليون كيلو واط / ساعة من الطاقة الكهرومائية.

٦ - سد بطمان - سليفان : يقع على رافد بطمان ويهدف الى ري (٢٥٣) ألف هكتار من الأراضي الزراعية ونتاج (١،٥) مليار كيلوواط / ساعة من الطاقة سنوياً. وتم انجازه عام ٢٠٠١ (٧).

(٢) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص ١٩٣.

(٣) بثينة حسيب الشريفي، الأمن المائي وتأثيره على التنمية الزراعية في العراق، مصدر سابق، ص ١٧.

(٤) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

(٥) محمود إبراهيم الحديثي، نهر الفرات والسياسة المائية التركية، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٦) ريان دنون العباسي، مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره على العلاقات العربية التركية، مصدر سابق، ص 52.

(٧) حيدر كمونة، الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص 54.



مدينة حسن كيف التي ستغمرها مياه سد أليسو الى مستوى الجبال خلفها ما يظهر حجم المياه التي ستقطع عن العراق

شكل رقم (٦)



سد أتاتورك ضمن مشروع جنوب شرق الأنضول وتظهر الصورة ضخامة السد والبحيرة من خلفه

شكل رقم (7)

<http://www.Iraqibeacon.wordpress.com>

المصدر / مياه العراق لابواكي لها

٧ - مشروع دجلة - كراالكيزي : يهدف المشروع الى استغلال المصادر المائية في أيمن نهر دجلة. واهم منشأته سد كراالكيزي الواقع على رافد ماردين بالي في ولاية بكر تبلغ مساحة خزانة (٥,٧٧٠) ألف هكتار وبسعة خزن حي مقداره (١,٧١٢) مليار م<sup>٣</sup> ويروي (١٢٦,٠٨٠) ألف هكتار من الأراضي، في حين تبلغ الطاقة المنتجة من محطته (١٢٤) ألف كيلو واط. وهناك سداً آخر هو سد دجلة الذي يقع جنوب سد قزال قزي وبطاقة خزن حي تبلغ (٢٥٥) مليون م<sup>٣</sup> والذي يستخدم التغذية (٦) مشروعات أروائية بواسطة اقنية تبلغ مجموع أطوالها (٧٠٠) كم، أما الطاقة المنتجة من محطته الكهرومائية فتقدر بـ(٢٩٨) مليون واط / ساعة سنوياً.

٨ - مشروع سد اليسو : يقع على مجرى نهر دجلة الرئيس على بعد (٥٠) كم جنوب مدينة سبيرت، وسيترتب على إنشاء هذا السد ظهور آثار بيئية جسيمة في كل من العراق وجنوب تركيا، وعند اكتمال بنائه ستتخفض حصة العراق من مياه دجلة الى (١٠) مليار م<sup>٣</sup> منها (٢) مليار م<sup>٣</sup> من المياه الرديئة غير الصالحة (١٣٦) م، وسعة خزنها الكلية (٧,٤٦) مليار م<sup>٣</sup>، في حين تبلغ قدرة المحطة الكهرومائية (٣٩٠٠) ميكا واط في الظروف الاعتيادية الى (٣١٠٠) ميكا واط عند تشغيل جميع مشاريع الري(١). والشكل رقم (٦) يوضح سد اليسو الضخم.

وتشير بيانات الجدول رقم (٥) الى أنشاء عدد من السدود والمشروعات الاروائية على نهري دجلة والفرات ويتكون من(١٣) مشروعاً رئيسياً وعشرات غيرها وسطية وثنائية، ستة مشاريع على نهر دجلة وسبعة على نهر الفرات، ومن أهمها سد كراالكيزي الذي يروي مساحة تقدر بـ(١٢٦٠٨٠) هكتار، وسعته الإنتاجية لتوليد الطاقة الكهربائية فتقدر بـ(٢٦٠) هكتار واط، ويروي هذا المشروع مساحة تبلغ حوالي (١,٦٩) مليون هكتار.

### ثانياً : مشروع مياه السلام (أنابيب السلام)

من الحقائق الجغرافية ان مصادر المياه العربية تقع خارج حدود الوطن العربي وهذه المسيرة أتاحت للدول المحيطة بالمنطقة العربية كتركيا وإثيوبيا إمكانية ممارسة تأثيرات وضغوط عليها وادخالها ضمن مفردات الصراع. وفي إطار الاهتمام التركي للقيام بدور إقليمي في المنطقة العربية ولاستغلالها مسألة المياه بوصفها الوسيلة التي تضغط من خلالها على الأقطار العربية المستفيدة منها من المياه كالعراق وسوريا، لذلك بدأت تركيا تعمل على توظيف الفائض عند الحاجة من مياه نهر سيحان وجيهان في مشروع أطلق عليه (مشروع أنابيب السلام). أما المسؤولون الأتراك فقد عبروا عن اهتمامهم مشروع أنابيب السلام أمام منظمة المؤتمر الاسلامي في ١٤ آب ١٩٩١ وهذا ماقاله وزير خارجية تركيا " ان إسرائيل ستستفيد ايضاً من هذا المشروع كما بالإمكان تسميته مشروع السلام" (٢).

(١) ريان دنون العباسي، مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره على العلاقات العربية التركية، مصدر سابق، ص٥٠، ٥٥.

(٢) حسين حافظ وهيب، تركيا وسياسة المساومة الحرجة بين النفط العربي والمياه التركية، مصدر سابق، ص٤٣، ٤٤.

وشهدت السنوات الماضية اهتماماً ملحوظاً بالمياه في الشرق الأوسط من زاوية أمنها عنصر أساس من عناصر الوصول الى التسويات السياسية الثابتة والدائمة في المنطقة وفعالاً أدت هذه الأصوات الى مناقشة الموضوع وعقد سلسلة من المؤتمرات التي تأخذ طابعاً عملياً تعكس طبيعة الأطماع الصهيونية لاستغلال مصادر المياه العربية والاستفادة منها في ضمان الأمن المائي للكيان الصهيوني(٣).

وقد أثارت تركيا مسألة (أنابيب السلام) منذ عام ١٩٨٦، ردود فعل من جانب العراق وسوريا. ويبدو ان مجرد إثارة هذه المسألة يشكل في حد ذاته وسيلة إضافية " لضغط " تركيا على سوريا والعراق لقبول " الوضع القائم " أو في أحسن الأحوال قبول " التسوية الفنية " لمشكلة المياه المقترحة من جانب تركيا(٤).

اقتربت تركيا من منتف العام ١٩٨٧ من الانتهاء من مشروع مياه السلام لتزويد سوريا ولبنان ودول الخليج العربي بالمياه من نهري سيحان وجيهان التركيبي اللذان يصبان من خليج السعودية قرب إنطاكية إذ تدخل المياه الى سوريا جنوباً عبر أنبوب واحد من مدينة حماة ثم يتفرع الى أنبوبين(٥):-

## جدول (5)

مشروع جنوب شرق الأناضول مشروع الكاب (CAP) المشاريع التركية المقامة على نهري الفرات ودجلة

ت	المشروع	المساحة المروية (هكتار)	السعة الإنتاجية لتوليد الطاقة الكهربائية
1	مشروع الفرات الأسفل	141535	-
2	سد قرقايه	-	7354
3	مشروع سد الفرات	-	2267
4	مشروع سيروك- بازيكي	334939	107
5	مشروع اديمان كهته	77409	509
6	مشروع ايامان جنكو	71598	-
7	مشروع جازينب	81670	-
المجموع		1083458	18477
1	دجلة كراكيزي	126080	260
2	مشروع باتمان	37744	483
3	مشروع باتمان سليفان	213000	1500

(3) محمود إبراهيم الحديثي، نهر الفرات والسياسة المائية التركية، مصدر سابق، ص 231.

(4) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سابق، ص ٢١٣، ٢١٤.

(5) سوسن صبيح حمدان، البعد السياسي للعلاقات العربية- التركية وانعكاساتها على الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص ٨٣.

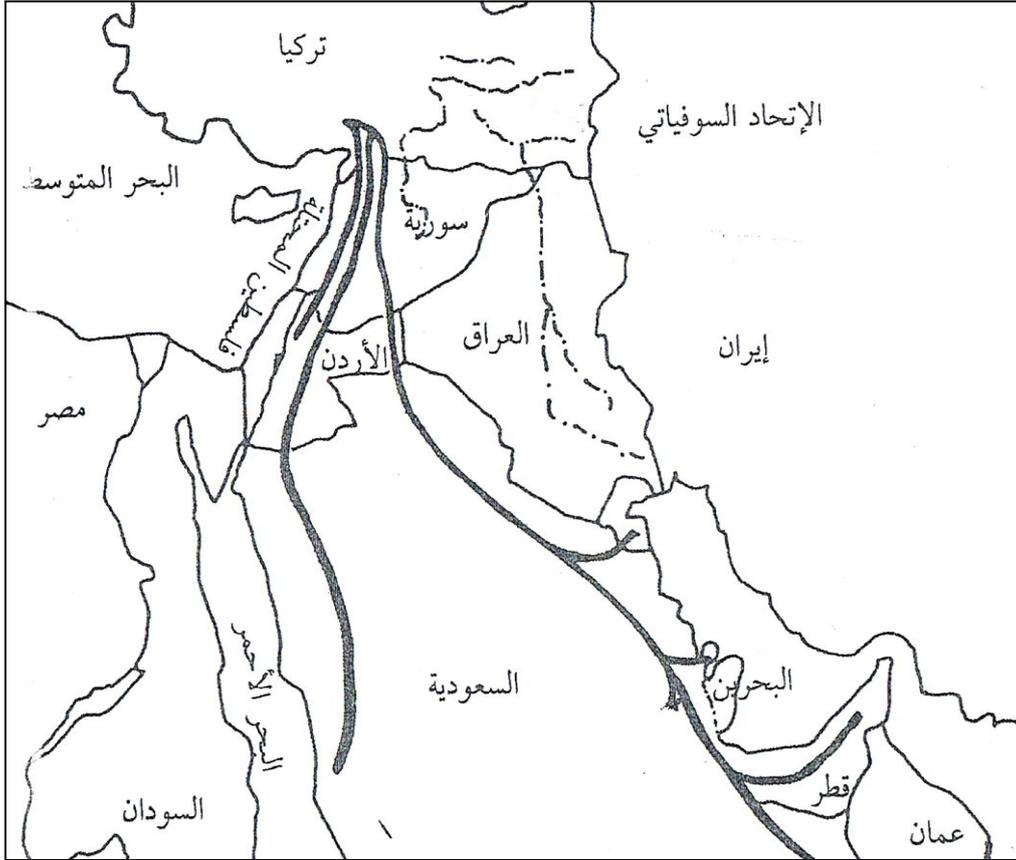
315	60000	مشروع كارزان	4
3208	-	سد اليسو	5
940	121000	مشروع سيرز	6
6526	557834	المجموع	

المصدر/ حسين مشتت الكرعوي، الثوابت والمتغيرات في الاستراتيجية التركية اتجاه العراق، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص ١٥٨.

أولاً : الأنبوب الغربي : ويسير من الأراضي السورية ثم يدخل الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة بعد أن يمر في الأردن ثم يواصل سيره وصولاً إلى أربع مدن سعودية وأجمالي طول الخط (٢٦٥٠) كم يتدفق عبره (٣٥٠٠٠٠٠) م<sup>٣</sup> من المياه يومياً أما توزيع المياه المخصصة من المشروع للمنطقة العربية. ويقدر عدد المستفيدين من هذا المشروع (٩) ملايين نسمة نصيب الفرد (٤٠٠) لتر باليوم(١).

ثانياً : الأنبوب الشرقي أو الخليجي : ويمر في الكويت ثم يواصل سيره في ثلاث مدن سعودية هي الدمام والهفوف والخير لينتقل بعدها الى دولة قطر ثم إلى أبو ظبي فعجمان ويبلغ طول الخط (٢٩٠) كم ويتدفق عبره (٢٥٠٠٠٠٠) م<sup>٣</sup> من المياه وسيحتاج هذا الأنبوب إلى خمس محطات ضخ، أما عدد المستفيدين منه (٦-٧) ملايين نسمة بنصيب (٤٠٠) لتر من المياه يومياً لكل فرد(٢). (كما في الشكل رقم (٥)).

(١) حيدر كمونة، الرؤى المستقبلية لتحقيق الأمن المائي العربي، مصدر سابق، ص ٦٦.  
(٢) محمود عبد الرحمن الزبيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) ١٩٨٠-١٩٩٣، ص ٢٠١.



شكل رقم (٨)

## مشروع المياه من أجل السلام التركي

المصدر / د. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية، دار الكتاب الجديد، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٦٦.

وتنوي تركيا تزويد الكيان الصهيوني بحاجته من المياه عبر هذه الأنابيب من خلال أفاق التعاون بينهما ويوضح الجدول رقم (٦) التالي برنامج خط الأنابيب التركي. ويتضح من خلال عرض برامج السياسة المائية التركية وإصرارها على تنفيذها، دون أعلام كل من

سوريا والعراق، بأنها ليست مجرد مشروعات لتنظيم تصارييف نهري دجلة والفرات والحد من مخاطر الفيضانات، وانما بالأساس هي مشروعات سياسية اقتصادية تتيح لها القدرة في التحكم بالمياه التي تطلقها الى كل من العراق وسوريا، وبذلك سيجرمهما من التصارييف الطبيعية التي ترد من منطقة تغذية الأنهار، وستكون التصارييف المطلة مسيطر عليها وتتحكم بها تبعاً لارادة السياسة التركية، التي غالباً ما تكون في غير صالح العرب، وبالأخص سوريا والعراق، ومحاولة استخدام قضية المياه كمسألة سياسي لتحرير مخططات وأهداف استعمارية

صهيونية، وخاصة بعد التقارب والتعاون الصهيوني التركي في جميع المجالات، ومنها مجال استثمار المياه(1). لذلك تهدف تركيا من سياستها هذه تحقيق مجموعة أهداف هي :-

---

(1) مجذاب بدر العناد، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية والأمن الغذائي في العراق، مصدر سابق، 10.

جدول (٦)  
برنامج خط الأنابيب التركي

خط الخليج المياه المنقولة (3م يومياً)	الموقع	الخط الغربي المياه المنقولة (3م يومياً)	الموقع
600000	الكويت	300000	تركيا
200000	السعودية / جبيل	300000	سوريا حلب
200000	الدمام	100000	حمّاه
200000	الخبر	100000	حمص
200000	الهفوف	600000	دمشق
800000		140000	
200000	البحرين / المنامة	600000	الأردن عمان
100000	قطر / الدوحة	100000	السعودية / تبوك
280000	الإمارات العربية	300000	المدينة المنورة
160000	أبو ظبي	100000	ينبع
120000	دي	500000	جدة
40000	الشارقة / عجمان	500000	مكة المكرمة
600000	أم القوين / رأس الخيمة الفجيرة	1500000	
200000	عمان، مسقط		
2500000	المجموع	3500000	المجموع

المصدر : فيليب روينز، تركيا والشرق الأوسط، تركيا ميخائيل خوري، بيروت، دار قرطبة للنشر، 1993، ص118.

### 1 - الأهداف الاقتصادية :

تسعى تركيا لتحقيق حلمها بجعل نفسها سلة الغذاء في منطقة الشرق الأوسط مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء بالعالم. وذلك من خلال ماتؤمنه هذه المشاريع من زيادة المساحة المزروعة في حوض الفرات من نحو (5،2) مليون الى نحو (5،6) مليون دونم. وبذلك ستستحوذ على (2،24) مليار م3 من مياه الفرات. وفي حوض دجلة من (80) ألف دونم الى (318،2) مليون دونم، الذي يتطلب لاروائها ما يقدر بـ(312،9) مليارم3. مما سينعكس سلباً على الوارد السنوي لهذين النهرين. كذلك تسعى تركيا من خلال برامجها

المائية، لتحقيق هدف اقتصادي أساسي، هو توليد الطاقة الكهربائية من خلال إنشاء نحو (17) محطة كهربائية على نهري دجلة والفرات.

ومن الأهداف الاقتصادية الأخرى، هي محاولة تركيا الاستحواذ على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات، ومقايضتها بالنفط العربي، وهذا ماتم اعلانه أكثر من مرة على لسان المسؤولين الأتراك بمبادلة المياه بالنفط العربي(1).

## 2- الأهداف السياسية :

لقد اكتسبت مورد المياه أبعاداً سياسية واقتصادية على درجة من الأهمية، خاصة بعد تصاعد الاهتمام

بالمياه في العالم بشكل عام والأقطار التي تعاني من شحة هذا المورد بشكل خاص، ومنها الوطن العربي.

فقد سعت تركيا ببناء ما يسمى (تركيا العظمى) أو امبراطورية قوامها الماء لتكون جسر يربط أوروبا والعالم الاسلامي. لذلك فإن تركيا، ومن خلال سياستها المائية، تسعى للحصول على دور سياسي بارز وخاصة في تركيبات المنطقة السياسية، وعن طريق ما يسمى بالدبلوماسية المائية، باستخدام ورقة المياه في العلاقات الخارجية مع كل من العراق وسوريا، لأضعاف قدراتها الاقتصادية، لذلك تطمح تركيا بأن تتيح لها ورقة المياه التحكم بتصاريح الأنهر وبيع المياه العذبة، تحت ما يسمى بمشاريع السلام.

وعليه فإن سياسة تركيا الحالية هو توسيع هيمنتها على اغلب الأقطار العربية، وبالأساس دول الجوار والدول الحليفة، عن طريق سياستها المائية. كما أنها تنطلق من حسابات استراتيجية في ضوء الاهتمام بالموارد المائية عالمياً واقليمياً، وتحاول من سياستها هذه الحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى بالنظام الدولي الجديد(1).

## 3- الأهداف الأمنية :

تعاني منطقة جنوب شرق الأناضول من عدم الاستقرار وفقدان الأمن بسبب تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تضم تركيبة قومية ودينية ومذهبية غير متجانسة. والتي أدت الى قيام حركات وتنظيمات سياسية فيها تدعو الى الانفصال عن تركيا وخاصة في صفوف الأكراد(2). ولهذا يتعهد المسؤولون الأتراك بان حل هذه المشكلة وغيرها من المشاكل يمكن تحقيقها من خلال هذه المشاريع وخاصة الكاب،اذ سيؤدي هذا المشروع بتصورهم الى توطين المواطنين الأكراد وبلورة مجتمعاتها على نحو ثابت ومستقر والعدول الى مطالبهم الانفصالية التي تقمع بشدة. كما يؤدي هذا المشروع الى امتصاص نقمة الأكراد والمستائين في مناطق مشروع الكاب التي تعد من أفقر المناطق التركية، لذلك وضعت

(1) حسين مشنت الكرعوي، الثوابت والمتغيرات في الاستراتيجية التركية اتجاه العراق، مصدر سابق، ص155.

(1) حامد محمد السويداني، العلاقات العراقية التركية 1980-1990، مصدر سابق، ص 80، 91.

(2) ريان دنون العباسي، مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره على العلاقات العربية التركية، مصدر سابق، ص108.

تركيا من بين أهداف المشروع ان تحكم سيطرتها المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد لخشيتها من الحركات الكردية المسلحة من خلال توفير فرص العمل لسكان تلك المناطق في قطاع الزراعة والصناعات الزراعية، وسيكون ذلك عن طريق تنمية المنطقة وأحداث ديموغرافي فيها الى درجة ان احد الباحثين عدّ المشروع (أداة تترك اقتصادية).

ويلاحظ ان الأتراك كانوا قد عدّوا (هدف القضاء على الإرهاب) احد أهم الأهداف هذه المشاريع، فكما قال وجيهي اوزال: (ان مشروع الغاب سيمحو الإرهاب الانفصالي، وتتفق جميع الأحزاب السياسية التركية على الانعكاسات الايجابية التي قد يخلقها المشروع لجهة تخفيف حدة التوتر العرقي الداخلي)، ومن جانب آخر كان سليمان ديميريل قد وصف المشروع بأنه: (رمز المعركة المفتوحة مع البطالة والفقر والحرمان)(3).

### ثالثاً: موقف العراق من السياسة المائية التركية.

يرى العراق ان نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان وفقاً للقواعد القانونية، وقد أبدى العراق احتجاجه اكثر من مرة على اصرار الحكومة التركية الاستمرار في تنفيذ مشاريعها المائية الكبرى على نهري دجلة والفرات لما لها من تأثير خطير على حقوق العراق في السيادة على النهرين.

وكان من أهم النقاط التي ركز عليها العراق هي مسألة دمج حوضي دجلة والفرات واعتبارهما حوضاً واحداً، فمنذ قيام الوفد التركي بطرح هذه المسألة خلال مباحثاته مع الجانب العراقي عام 1964 ظل العراق يرفض رفضاً قاطعاً البحث فيها ويتجنب أدراجها في برنامج المحادثات.

ويمكن أيجاز الجوانب الأساسية لموقف العراق بما يلي :-

أ - ان نهري دجلة والفرات نهرين دوليان طبقاً الى تعريف النهر الدولي المتفق عليه دولياً أي (المجرى المائي الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة) ولذلك فهما يخضعان الى قواعد القانون الدولي في هذا المجال(4).

ب - ان حوض دجلة مستقل عن حوض الفرات من خلال حدود هيدرولوجية واضحة وكون النهرين يصبان من شط العرب الذي يشكل امتداداً للخليج العربي، يجعل منهما حوضاً واحداً

ج - ان الهدف من اللجنة الفنية المشتركة تتلخص في تحديد الحصص المناسبة والمعقولة التي يحتاجها كل بلد من البلدان المشتركة في نهري دجلة والفرات.

د - ضرورة عقد اتفاق ثلاثي لتحديد الحصص العادلة والمعقولة من المياه لكل دولة من خلال الالتزام بأسس قسمة المياه والانتفاع المنصف والمعقول التي تستند الى القانون والعرف الدوليين وبما يضمن الحقوق المكتسبة للمشاريع القائمة.

(3) حامد محمد السويدي، العلاقات العراقية التركية 1980-1990، مصدر سابق، ص93.  
(4) ريان ذنون العباسي، مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره على العلاقات العربية التركية، مصدر سابق، ص 178.

هـ - ضرورة الالتزام بالقواعد الإجراءات التي تتطلبها مستلزمات الحفاظ على البيئة النهرية وما يتبع ذلك من وجوب اتخاذ إجراءات لمنع ومكافحة تلوث مياه النهرين جراء المشاريع الاروائية والزراعية التي تقام عليهما(1).

ويعد موضوع شحة المياه من التحديات الكبيرة التي تواجه العالم في الوقت الحاضر والعراق بوجه خاص بسبب النقص الشديد في واردات نهري دجلة والفرات وقلة الأمطار والثلوج.

ان العراق يعتمد بشكل كبير على المياه السطحية وان معظم موارده تأتي من نهر دجلة وروافده والفرات وتستفيد من هذين النهرين البلدان الثلاثة تركيا وسوريا والعراق وان لكل بلد خطته الخاصة باستثمار واستغلال تلك المياه ولذلك يتطلب التنسيق بين الدول الثلاثة وتحديد حصة كل بلد من مياه النهرين.

وهناك ثلاثة عوامل رئيسية تساعد على نشوء أزمة المياه الحالية وكان لها تأثيرها الكبير على الموارد المائية في العراق :-

العامل الأول :- التغير المناخي والاحتباس الحراري الذي أدى الى ظاهرة الجفاف وشمل منطقة الشرق الأوسط برمتها وليس العراق فقط مما نتج عنها تناقص كبير في كمية سقوط الأمطار والثلوج وتدني واضح في الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات.

العامل الثاني :- تضمن تصرفات دول الجوار المتشاطئة مع العراق على نهري دجلة والفرات ونقصد بها المنطقة التشغيلية لتركيا وسوريا وإيران بالنسبة للموارد المائية حيث يوجد عدد كبير من السدود المقامة على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ومن خلال خططهما يمكن السيطرة على كميات المياه الواردة اليها وخزنها ومن خلال اللقاءات مع المسؤولين في كل من تركيا وسوريا وإيران، فيركز على تأمين وزيادة الحصة المائية الضرورية للعراق وضمن الشراكة العادلة في المياه في الوقت الحاضر وفي المستقبل وبما ينسجم مع التوسع الحاصل في الأراضي الزراعية وزيادة عدد السكان وكذلك تبادل المعلومات الهيدرولوجية وتسعى في الوقت الحاضر من اجل معرفة كاملة عن خططهم المستقبلية والاستراتيجية لبناء منشآت الموارد المائية على الأنهر المشتركة ومن الضروري اخذ موافقة العراق على الخطط التشغيلية للمشاركة المستقبلية على نهري دجلة والفرات وذلك لتأثيرها على كمية ونوعية المياه(2).

واعتمد الموقف العراقي على الثوابت القانونية والواقعية والدولية والعلمية حول حق استعمال مياه الأنهار الدولية وخاصة نظريات "المصالح المتوازنة" ونظريات حل الخلافات بالطرق السلمية التي تحفظ الحقوق للجميع.

(1) حسين مشنت الكرعوي، الثوابت والمتغيرات في الاستراتيجية التركية اتجاه العراق، مصدر سابق، ص

ويعترف الموقف العراقي بعدم كفاية مياه النهر لتلبية الاحتياجات القصوى للدول الثلاث المتشاطئة ولكن يحرص على ان يتم التقسيم دون الاجحاف بحقوق الآخرين(3).

أما العامل الآخر والذي لا يقل أهمية يتعلق بأدارة المياه داخل العراق فالحكومات السابقة أهملت الموارد المائية ولم تضع خطط واضحة لاستخدامها وان معظم مشاريعها تحتاج الى صيانة والى تطوير فالمشكلة المائية قديمة واليوم نمتلك أكثر من (120) ألف كم من القنوات والمبازل الرئيسية والمجمعة والحقلية معظمها يحتاج الى صيانة وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيئ وتحتاج الى صيانة واعادة تأهيل ثم ان الأعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي تنتشر في الأنهر الرئيسية والفرعية، وقد بدأ في السنوات الأخيرة العمل بالمواصفات العلمية والفنية والاقتصادية لاصلاح الوضع ولا بد ان نعمل على التركيز على استخدام طرق الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط وتبطين القنوات لكي تستغل المياه الموجودة بشكل أفضل وقد اتخذت وزارة الموارد المائية خطوات جديدة

في هذا المجال من ناحية الدراسات والمسوحات والتصاميم والقيام بالتنفيذ في مجال بناء السدود وتبطين القنوات

الاروائية وأعمال كري الأنهر والمجاري المائية، فضلاً عن الاهتمام بصيانة السدود والمنشآت الهيدروليكية مثل سد الموصل وكذلك تنفيذ مشروع المصب العام لجمع مياه البزل من مساحات واسعة في وسط وجنوب العراق وغيره من المشاريع الاستراتيجية والمهمة.

كما ان العراق أكد على أهمية التعاون الدولي ما بين الدول للحد من نقص المياه والحد من التنافس على المياه وتغليب لغة الحوار والتعاون في حل المشكلات الناجمة عن نقص المياه الراهنة والمستقبلية مع إيجاد وسائل فعالة لادارة المياه بعد التوصل لقسمة عادلة ومنصفة بين الدول المتشاطئة وانشاء منظومة إقليمية لأدارتها ووضع الآليات الحديثة والفعالة لاستغلال تلك الموارد وبما يضمن عدم حدوث مشاكل مستقبلاً وكذلك تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية بين دول الحوض من خلال أنشاء منظومات لادارة الأحواض كما أن الوزارة تقيم علاقات جيدة مع دول الجوار وتسعى باستمرار من اجل تحقيق تبادل المعلومات والخبرات لاسيما على مستوى الخطط

التشغيلية وحل المشاكل العالقة لضمان حصول العراق على حصة عادلة من المياه(1).

#### رابعاً : الاتجاهات الحديثة في السياسة المائية

تعد موضوعة الموارد المائية من المواضيع التي ستحظى بالكثير من الاهتمام والمتابعة لمختلف دول العالم ولاسيما دول حوض دجلة والفرات (تركيا وسوريا والعراق) وذلك لجملة من العوامل أهمها ارتفاع الكثافة السكانية لهذه الدول والذي سينعكس على زيادة الطلب على

(3) عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، ط 1، دار جريبر للنشر والتوزيع، 2010، ص333.

المياه ولمختلف الاستخدامات، ووقوع معظم منابع الحوضين خارج حدود المصب (سوريا والعراق) والذي شكل عامل ضغط جيوبولتيكي من قبل دولة المنبع تركيا. كما ان القوانين الموقعة بين الدول الثلاث ذات الصلة بتنظيم استخدام مياه النهرين لم تجد تطبيقاً من جانب دولة المنبع تركيا، فضلاً ان التكنولوجيا الحديثة وفرت لتركيا السودان العملاقة على نهر دجلة والفرات والتي مكنتها من حجز كميات كبيرة من المياه لأغراض الري والكهرباء وأصبح بمقدور تركيا السيطرة على النهرين لاستخدامهما بما يخدم المصالح التركية فقط وهنا ظهرت ملامح مشكلة جديدة لم تكن موجودة على مدى التاريخ، وهي دور تركيا في السيطرة على مياه النهرين واستثمارها دون ان تأخذ بعين الاعتبار حقوق الآخرين لذا فمن الواجب على سوريا والعراق وضع آلية موحدة لمواجهة تركيا في مشاريعها المائية وصولاً الى أقرار تركيا بمبدأ القانون الدولي وقسمة المياه قسمة عادلة بين الدول المتشاطئة(2).

أدت الخلافات السياسية والمائية بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة ثانية الى تبني مفاهيم ونظريات جديدة ابتعدت فيها كل البعد عن الأعراف والقوانين الدولية المعروفة، من خلال قيامها بتسييس مسألة المياه لخدمة مصالحها وبصورة لا تتناسب مع علاقات الصداقة وحسن الجوار مع جارتها الجنوبيتين ومن هذه المفاهيم هي :-

أولاً : مبدأ بيع المياه : ويسمى مشروع مانغفات (Manrgat) ان هذا المبدأ هو بالأساس فكرة تركية – (إسرائيلية) دعمت هذه الفكرة بموافقة الدول الغربية، واتضح ذلك من خلال المؤتمرات وأخرها مؤتمر (دبلن) للمياه والبيئة ونادي (بان المياه سلعة اقتصادية شأنها شأن البترول) وهذا المفهوم يخدم التطلعات التركية ويضر بدول المصب (العراق وسوريا) في حال تطبيقه أو أقراره.

وتتمحور فكرة هذا المشروع بسحب قسم من مياه نهر مانغفات بعبوات بلاستيكية وتزويد الكيان الصهيوني الدول المجاورة بالمياه(3).

ومن الصعب ان يتخيل المرء تحول الماء في المستقبل الى سلعة تباع وتشترى بين الدول المتشاطئة على نهر واحد، لما يشكله من هضم وتجاوز لحقوق الدول المشتركة بالحوض النهري وللأعراف والقوانين الدولية، التي تعد من الأنهار الدولية كالفرات ودجلة ملكاً للدول المشتركة بحوضيهما فقط ولايجوز لأي منهما التصرف بها من دون موافقة بقية الأطراف الأخرى. فاذا كانت تركيا تنفي اليوم عزمها القيام ببيع مياه الفرات ودجلة فأنها ربما ستلجأ الى مساومة العراق وسوريا مستقبلاً في بيع مياههما للكيان الصهيوني أو لدول الخليج العربي مثلاً مقابل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية والأدلة على ذلك كثيرة، ومنها ما يصرح به المسؤولون الكبار في الحكومة التركية عن وجود نية حقيقية لديهم لبيع كميات من مياه الفرات ودجلة، وقد ذكر احد الوزراء الأتراك أن بلاده قررت بيع مياه هذين النهرين

(2) علي ياسين عبدالله، الاتجاهات الحديثة في الاستراتيجية المائية، مؤتمر العلوم الانسانية الثاني (العولمة وتحديات) العصر، جامعة الكوفة، النجف 2009، ص 87.

(3) حسين حافظ وهيب، تركيا وسياسة المساومة الحرجة بين النفط العربي والمياه التركية، مصدر سابق، ص 52.

لبعض جيرانها في الجنوب، الأمر الذي أحدث ضجة عربية واسعة خصوصاً من قبل العراق وسوريا دفعت بالرئيس ديميريل في حينها نفي وجود أية نية لبيع المياه من نهري دجلة والفرات (4)

وقد كشفت بعض المصادر عن وجود مخطط تركي - إسرائيلي مشترك يهدف الى اقتسام السيطرة أو النفوذ على مجرى مياه الفرات المتجه صوب العراق وسوريا، كما ان تركيا في ترويجها لمبدأ بيع المياه التركية في المنطقة، تعتبر نفسها أنها من الدول الفقيرة بالمياه وان العراق هو أغنى دول المنطقة بالموارد المائية، فإيا له من تناقض كبير بين ما تدعيه من جهة وما تتوي التخطيط له في المستقبل من جهة ثانية(5).

ثانياً : مقايضة النفط بالمياه : لقد أصبحت قضية المياه في التصور التركي احد الأسلحة الاستراتيجية التركية

للعب دور اقليمي في المنطقة وان رغبت تركيا بالمعيشة الكاملة على مياه الفرات عازمة باعتبار مياهه ثروة طبيعية تركية لا تقل أهمية عن النفط الذي تملكه غالبية الدول العربية. ومن هنا فإن الاستراتيجية التركية المستقبلية أخذت تجني فوائد جمة من خلال توظيف مشروعاتها المائية كعنصر موازي لأهمية النفط العربي وتحقيق عائدات مالية كثيرة نظير بيع المياه للأقطار العربية وهو مايعني عملياً مقايضة المياه التركية بالنفط العربي الذي تستورده تركيا ومحاولة المسؤولين الأتراك الى في تحويل تركيا الى (دولة مائية) كمصطلح مواز بالمعنى والمدلول (دولة نفطية).

وحاولت تركيا الحصول على النفط العراقي بأسعار معتدلة بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية منذ عام 1973، فبدأت الحكومة التركية تلوح بشكل مستمر الى أهمية استخدام المياه كورقة ضغط ضد جارتها العراق، وقد تمثل ذلك بالتصريح الذي نشرته مجلة (يانكي) الأسبوعية في عددها الصادر في حزيران 1974 لوزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي جاهد كايرو اذ قال : ((نحن نستطيع الحصول على النفط من أي مكان بينما لا نستطيع تأمين المياه من أي جانب)).

ويظهر ان تركيا قد تمادت كثيراً في اللعب بورقة (مساومة الماء التركي بالنفط العراقي)، وخصوصاً عند قيام الحكومة التركية بقطع مياه الفرات عن العراق وسوريا عام 1990 تمهيداً لامتلاء خزان أتاتورك الضخم.

ثالثاً: مبدأ فرق تسد : لقد سعت تركيا الى بث وتعميق الخلافات والانقسامات القائمة بالفعل لأسباب عدة بين سوريا والعراق بما يحقق مصالحها في مواصلة مشروعاتها الضخمة على الفرات في إطار (الكاب) دون التوصل الى اتفاقية دولية لتقسيم مياه النهرين وتنظيم استغلالها ومرد ذلك الى أدراك تركيا بأن علاقاتها بسوريا والعراق تتأثر دائماً من حيث تحقيق مصالحها بوجود أو غياب أو ضعف التوتر بين هذين البلدين ومن المسالك التي تلجأ اليها في هذا الصدد

(4) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سابق، ص 213.

(5) ريان دنون العباسي، مشروع جنوب شرقي الأناضول وتأثيره على العلاقات العربية التركية، مصدر سابق، ص 106، 107.

اصرارها على اعتبار حوض الفرات ودجلة حوضاً واحداً والقصد التركي من ذلك هو إمكانية تزويد العراق بكميات إضافية من حوض دجلة على حساب حصته من حوض الفرات لأنه ليس للأتراك مشاريع هامة على حوض دجلة وبذلك يخرجون سوريا ويفرقون بينها وبين العراق(1).

رابعاً : استخدام المياه كورقة ضغط ومساومة : يبدو ان الموقف الرسمي التركي يشكل عقبة نحو أي تنسيق في هذه المسألة معتقداً بأن الضغط في مسألة المياه يحقق للسلطة التركية مكاسب سياسية، فضلاً عن المكاسب الاقتصادية، من ضمنها ترسيخ موقعها الاستراتيجي في " الشرق الأوسط "، والضغط على سوريا والعراق من خلال المطالب الإقليمية (لواء الاسكندرون – الموصل كركوك) وأوضاع الأقليات (التركمان) وامن الحدود وحركات التمرد والانفصال (حزب العمال الكردستاني التركي) ونفى الموقف التركي الرسمي المنكر لامكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في علاقتها مع سوريا والعراق، فإنه من الناحية الفعلية يتعين عدم استبعاد هذه الامكانية، لاسيما في ظل مواصلة مشروع "الكاب" دون التوصل الى اتفاقية ثلاثية لتقسيم مياه الفرات وتنظيم استغلالها. وتصر تركيا على عقد اتفاقية تعاون سياسي شامل على جميع الصعد تختلط فيه المياه والسياسة والأرض.

ومن تطبيق سياستها هذه، فإن تركيا تهدد من حين لآخر باستخدام المياه، كوسيلة للضغط على سوريا وكذلك العراق.

ويحاول الأتراك ربط مسألة المياه في تصريحاتهم عن خشيتهم من ان سوريا تحاول ان تستخدم الأكراد لزعزعة استقرار جنوب شرق تركيا، وحتى لتخريب سد أتاتورك وغيره من مشاريع الغاب.

وبهذا فإن تركيا، تعد المسألة الكردية بمثابة " ورقة " تستخدمها للضغط على سوريا، كذريعة لتأجيل حل نهائي لمشكلة الفرات، كما تصور ذلك للرأي العام التركي، بأن هناك مصادر خارجية، كسوريا والعراق تدعم عمليات حزب العمال الكردستاني، للتأثير سلباً في استقرارها الداخلي، ولذلك فأنها تبيح لنفسها التدخل في شؤون الدول المجاورة كما تفعل بالنسبة للعراق. وبذلك فإن تركيا باعتبارها دولة منبع تستخدم دائماً ورقة المياه في أي لعبة سياسية مع جيرانها العرب، وترهن التعاون في مجال المياه بحدوث تقارب في وجهات النظر بشأن المسائل السياسية والأمنية الأخرى(2).

وقد رفضت تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21/أيار/1997 وهذا مما يجعل مسألة المياه امراً غير محسوم، وقابلاً للانفجار ومدى ماتمادت تركيا به(1).

(1) حسين مشنت الكرعوي، الثوابت والمتغيرات في الاستراتيجية التركية اتجاه العراق، مصدر سابق، ص 169، 170.

(2) محمود عبدالرحمن الزيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) 1980-1993، مصدر سابق، ص 179، 183.

(1) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سابق، ص 212.

خامساً: مبدأ تقسيم المياه : لم تبقى السياسة التركية ضمن حدود ردود الأفعال ازاء مطالب سوريا والعراق بل طورت أهدافها لوضع خطط لتطويع المنطقة لمخططاتها السياسية فقد رفضت السياسة الأتراك الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بتقاسيم المياه الدولية من ذلك وكما موضح في الجدول رقم (7)، وكما أكدته ديميريل إذ قال " ان لتركيا حق السيادة على مواردها المائية ويجب ان يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات ليسا من الأنهار الدولية، وأنهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران منها الاقليم التركي(2).

(2) حسين مشتت الكرعاعي، الثوابت والمتغيرات في الاستراتيجية التركية اتجاه العراق ، مصدر سابق، ص 170.

جدول (7)

الاتفاقيات الرئيسية حول دجلة والفرات

التاريخ	الأطراف	الموضوع (الخطوط العريضة)
23 كانون الأول 1920	بريطاني وفرنسا	اتفاقية حول استخدام مياه دجلة والفرات
24 تموز 1923	تركيا وبعض الدول الأوروبية (اتفاقية لوزان)	نص على ان تتشاور تركيا مع سوريا والعراق قبل تنفيذ الأعمال الهيدرولوجية
3 أيار 19630	تركيا وفرنسا (اتفاقية حلب)	تنص على حقوق مائية سورية على نهر دجلة
29 آذار 1946	تركيا والعراق	اتفاقية صداقة وحسن جوار (التعاون حول المياه المشتركة)
6 تموز 1987	تركيا وسوريا	بروتوكول حول التعاون الاقتصادي (أعطى سوريا ما يزيد على 3م500 في الثانية من مياه الفرات)
16 نيسان 1990	العراق وسوريا	تقاسم مياه الفرات (تحصل سوريا على 42% والعراق على 58% من التدفق السنوي)
20 كانون الثاني 1993	تركيا وسوريا	بيان مشترك بين رئيسي الحكومتين (ووعده الرئيس التركي بالتوصل قبل نهاية 1993 الى حل نهائي يحدد حصص الأطراف في مياه نهر الفرات، الا ان هذا الوعد لم يتحقق بعد)

المصدر: فتحي علي حسين : المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص246